محمد حسين هيكل وقضايا الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بمصر في النصف الأول من القرن العشرين

د. مصطفى الغريب محمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب- جامعة بنها

تمهيد

رغم انشغاله كغيره من النخبة المصرية بالسياسة وقضاياها المتشعبة والساخنة على كافة الأصعدة خلال النصف الأول من القرن العشرين والسنوات الأولى من نصفه الآخر، فإن محمد حسين هيكل(١٨٨٨-١٩٥٦) لم ينس في خضم ذلك أحوال مصر الاجتماعية وقضاياها الاقتصادية، إذ أعطاها هي الأخرى جانبًا واسعًا من اهتماماته، إدراكًا منه بما لها من أثر في تشكيل الدولة المصرية بكل مقوماتها مثلما للجانب السياسي، إن لم يكن أكثر. وهو ما يتضح بجلاء في كتاباته التي امتدت على مدى نصف قرن تقريبًا.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قد سبق لنا التعرض لهذا الجانب من اهتمامات هيكل في رسالتنا للماجستير عن "دوره في السياسة المصرية ١٨٨٨- ١٩٥٦"، لكنه لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة، ليس لتقصير في الاهتمام من جانبنا، وإنما لعدم تمكنا من الاطلاع على كثير من أعداد صحيفة "السياسة اليومية" التي أودعها هيكل معظم كتاباته بحكم رئاسته لتحريرها على مدى فترة طويلة. ومع إدراكنا لأهمية هذا الجانب، فإنه بمجرد ما أتيحت فرصة الوصول إلى بعض تلك الكتابات، والتي تمثلت في عشرات، بل مئات المقالات بالصحيفة المذكورة، رأينا إيفاءه حقه من الدراسة، وهو ما تم بالفعل من خلال هذا البحث الذي بين أيدينا.

القضايا الاجتماعية

تعددت تلك القضايا وتنوعت بين أحوال المرأة والعائلة المصرية، وشئون التعليم، وحرية الصحافة، ومشكلات الموظفين والعمال والفلاحين، فضلاً عن قضايا أخرى تتعلق بالصحة، والبطالة، والفنون الجميلة. وقد كان لهيكل آراؤه ورؤاه بشأنها جميعًا، وهو ما سيبدو جليًا فيما يلي من معالجة لكل منها.

- أحوال المرأة والعائلة المصرية

يتضح مما كتبه هيكل بشأن المرأة تأثره بشكل كبير بما نادى به من قبل قاسم أمين (١٨٦٣-١٩٠٨) في كتابيه "تحرير المرأة"(١٨٩٩)، "المرأة الجديدة"(١٩٠٠)، فقد رأى-هيكل- أن المرأة المصرية لا تعرف للمدنية أي معنى، ولا تزال ترتع في الجهل والظلام، في الوقت الذي يعيش فيه العالم عصر العلم والنور، وقد أرجع تلك الحالة إلى ما عاشه المصريون من استبداد فيما مضى من قرون، إذ كان الحاكم يستبد بالرجل، ويقوم الأخير من جانبه بالتشفي من المرأة بلا أي سبب. وانتقد هيكل ما كان قائمًا من دعوات أنكر فيها أصحابها على المرأة السير في سبيل الحرية والتعليم بدعوى حفظ دينها وصيانة شرفها، مشيرًا إلى أن من ينظر إلى المرأة بوصفها أخت الرجل وشريكته في الحياة والمربية للعالم بأكمله أيام طفوليته يرى أن لابد لسعادة الجميع من أن تكون المرأة متعلمة بصيرة بأمورها، وهي عندئذ تكون "خير نصير للرجل في حياته وأحسن مرب لبني الإنسان ساع وراء خيرهم وسعادتهم"[١]. هذا ولم يتفق هيكل كذلك مع من ذهبوا إلى اكتفاء المرأة بالتعليم الابتدائي، إذ رأى أن تعليمها يكون بذلك ناقصًا ولن تستفيد منه، حيث سرعان ما تهمله وتعود إلى عهد أخواتها الجاهلات، مبينًا أنه لا يوجد ما يمنع المرأة في الواقع من الترقي في العلم إلى درجة الأدباء والفلاسفة، بل إن ما تتمتع به من صفات يجعل من اللازم لها أن تبلغ أرقى درجات العلم والأدب، تلك الصفات التي ليست صفات حرب وقتال، ولا نهب وسلب، ولا هي ممكنة من الأعمال البدنية الشاقة، لكنها صفات طمأنينة وسلام، وخلص في ضوء ذلك إلى أن فائدة العالم من علم المرأة لا تقل عن الرجل، بل من الممكن أن تكون أعظم[٢].

من جانب آخر انتقد هيكل عادة الحجاب التي كانت قد تمكنت حينئذ حتى صار يراها البعض من الدين، ويحسبها آخرون الشكل الوحيد الملائم لحالة المرأة الاجتماعية، والحجاب المقصود هنا- حسبما ذكر هيكل- كان إما سجن للمرأة في المنزل، فتبقى طوال حياتها به، فلا يداهمها سن الأربعين "حتى تجد جسدًا مستعدًا للعلل ووجهًا شاحبًا نحيلاً وأعينًا قصيرة النظر"[٣]، وإما عبارة عن ستار أسود تلتف به المرأة ساعة خروجها من بيتها، وقد أبدع النسوة في تنميقه حتى لم يبق

حجابًا، بل صار أداة للتهتك تستجلب به المرأة أنظار الغواة من إخوان الشياطين من بني الإنسان، وبين هيكل أن هذا الحجاب بنوعيه داعية لكل شر وينبوع لكل فساد(٤)، وقد ذهب إلى أنه سبب في إعراض كثير من الشباب عن الزواج، حيث يحول بين الشاب وبين اختياره بنفسه من ستكون شريكة حياته(٥)، أما الزواج الذي يتم بواسطة آخرين فإنه يفتقر إلى السعادة، ولكل قيمة إنسانية، ولا يكون سوى شركة عاملين في "فوريقة" إنتاج الأولاد، ويصير مع الوقت رابطة محتقرة لا يلام من سعى للتخلص منها والتحلل من قيودها الثقيلة(٦). وعلى ذلك فقد دعا هيكل الرجل إلى أن يخفض من غلوائه إزاء المرأة، مبينًا أن الحيوانات المتوحشة لا ترضى بسجن إناثها(٧)، وسجل بصدد ذلك قوله: "لا تدفنوا النساء في قبورهن أحياء، وأخرجوهن إلى فضاء الحرية"(٨). وقد حرص هيكل على التأكيد على أنه لا يقول- كما يزعم بعض خصوم السفور- أن المرأة يحق لها أن تخرج من بيتها وتسير مع من تهوى ولو كان أجنبيًا عنها، وإنما يحق لها ذلك مع زوجها أو ذي رحم من ذوي قرابتها غير ملتفة بالإزار المشار إليه أو على وجهها ما هو معروف من برقع شفاف، "ولكن مكشوفة الوجه والكفين، مغطاة فيما دون ذلك، ولابسة ملبس الحشمة والتأدب"(٩).

ومن المسائل الأخرى التي تناولها هيكل بشأن المرأة والعائلة المصرية عمومًا مسألة تعدد الزوجات، فقد أبدى أسفه لوجودها، لما لها من أضرار عديدة تحل بالأسرة، إذ يصبح من المستحيل مع تعدد الزوجات اجتماع الإحساس الواجب أن يكون في نفس الرجل لزوجته أو في نفس المرأة لزوجها من إخلاص وحب، ورأى أن الرجل الذي يقدم على الزواج من ثانية إنما يهجر من يوم تفكيره في هذا الأمر صفات كثيرة من صفات الإنسانية، حيث إن الواجب يقضي بضرورة مراعاته لشعور زوجته، وتساءل: "أفلا يرى الرجل ما ينتابه من الغم وما يحل بنفسه من الضجر حين تحدثه نفسه أن زوجته تميل لرجل غيره... فلم لا يحسب هو حسابًا لما يحل بها من الحزن لميله لغيرها ميلاً ظاهرًا؟ بل كيف لا يخجل أن يظهر أمامها بأنه لمنافستها أميل؟"(١٠). وبين هيكل أن الشقاء الذي يجلبه تعدد الزوجات لا يقتصر على التعدي على نفوس الزوج والزوجة فقط، وإنما يمتد بدرجة كبيرة إلى نفوس الأطفال، وهي النفوس الملائكية الشفافة، فيفسدها تعدد الزوجات

أكبر فساد. وارتأى هيكل أن ذلك التعدد لا مبرر له من دين أو علم أو خلق، ولا أساس له إلا الشهوات والأطماع الفاسدة، واعتبره لذلك نوعًا من الحرية العمياء الممنوحة للرجل، ومن ثم يكون من الضروري السعي للتخلص منه(١١). ويبدو جليًا رسوخ الاعتقاد لدى هيكل بمنع تعدد الزوجات تحت أي ظرف من الظروف، وهو ما لا يتفق في الحقيقة مع صحيح الدين، حيث أبيح التعدد للرجل في بعض الظروف واشترط الشرع عليه أن يقيم العدل، كمرض الزوجة مثلاً بمرض مزمن يعوقها عن القيام بواجباتها تجاه زوجها، أو أن تكون عقيمًا لا تلد، في الوقت الذي يتطلع فيه الرجل إلى الذرية، وهو تطلع مشروع بلا شك..إلخ.

هذا، وقد اهتم هيكل أيضًا بمسألة الطلاق، والتي اعتبرها آفة من أخطر الآفات في المجتمع، لما تؤدي إليه من انفصام أقوى الروابط وأمتنها، وهي رابطة العلاقة بين الرجل وزوجته، وما يترتب على ذلك من ترك ثمرات الزواج– الأبناء – يتلقاهم الحظ الأسود بين أحضانه، فإذا تزوجت الأم بغير زوجها الأول "يقضى على الأولاد قضاء أخيرًا مبرمًا بالشقاء، إن ذهبوا لأمهم فويل لهم من زوجها، وإن سكنوا إلى أبيهم أذاقتهم زوجته ضرًا وشرًا"(١٢). وقد انتقد هيكل وقوع الطلاق بمجرد النطق به دون عمل أي اعتبار للنية، في الوقت الذي يُنظر فيه لنية الرجل إذا اقترف أصغر الآثام. وأوضح هيكل أنه لا يقول بعدم الطلاق على الإطلاق، فهو ضروري في حالة النفور بين الزوجين واستمرار شعور كل واحد منهما بالعداوة تجاه الآخر، أما الإسراف في تنفيذ الطلاق على نحو ما هو حادث من وقوع الطلاق المعلق، أو الطلاق في حال الغضب، أو طلاق المكره، أو طلاق المازح، أو طلاق السكران، إلى غير ذلك من أمثاله، إنما هو شر وفساد كبير وشقاء للإنسانية، وبين أن كل تلك الأنواع من الطلاق لو نُظر إليها لوجد أنها تواجه الدين مواجهة، وقد استند في ذلك إلى قول النبي عليه السلام: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، وقوله أيضًا: "إنما الأعمال بالنيات"، وخلص هيكل إلى أنه يجب أن يمحى الطلاق من صحيفة الزوجين ما دام الوفاق ممكنًا، ولا يحكم به على زوج إلا إذا صمم عليه ولم يبق في الإمكان

إصلاح أو في إرجاعه عنه مطمع، وبذلك "نكن قد أسعدنا الإنسانية ووصلنا إلى الغاية التي يجب أن تكون منتهى أمل كل إنسان السعادة"(١٣).

وإذا كان لنا من تعليق، فهو أننا نتفق مع هيكل حول أساس الفكرة وما يهدف إليه منها بشكل عام، غير أننا نختلف بشأن ما ورد من بعض تفاصيل، فالحديثان الشريفان اللذان دلل بهما على ما يذهب إليه لا يندرج الطلاق تحت أي منهما، وإلا كان هناك تعارض بينهما وبين قول النبي عليه السلام في حديث آخر:" ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة"، هذا إلى جانب أن الطلاق حينما شرع على مراحل إنما كان لإمكان التداول ورفع الخطأ مع إعادة التأمل والنظر.

وفيما له صلة، كان لهيكل إسهاماته التي أدلى بها بين فترة وأخرى فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية، فبمناسبة تنقيح ذلك القانون عام ١٩٠٩ تقدم من خلال الصحف إلى وزير الحقانية يقترح إضافة عدد من المواد إلى القانون وإلغاء ما يخالفها من مواد أخرى، وقد تضمن مقترحه إعطاء المرأة حق تطليق نفسها في حالات عدة تتمثل في إذا ما تزوج عليها زوجها، أو ثبت زنا الرجل وطلبت هي الطلاق في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ ثبوت الزنا، أو إذا ارتكب الرجل أمرًا يثبت به أن وجودها معه يمس شرفها ويخدش كرامتها وطلبت الطلاق في غضون ثلاثة أشهر من ذلك الثبوت، كما شمل المقترح طلاق المرأة نفسها طلاقًا بائنًا بينونة صغرى، إلا أنه يصح للزوجين أن يتراضيا على الرجعة من غير مهر، ولا يقع الطلاق إلا إذا كان المطلق يريده وينويه وأن يعلم الزوجان به، وكل طلاق ينقصه أحد هذين الشرطين لا يقع، وأخيرًا تبدأ أيام العدة من بعد توافر الشرطين المذكورين(١٤).

وفي عام ١٩٢٠ حينما تقدمت وزارة الحقانية إلى مجلس الوزراء بمشروع قانون جديد للطلاق، أخذ هيكل في تسجيل ملاحظاته عليه، والتي تمثلت في إبراز ما يتضمنه المشروع من بعض أوجه الخطر التي من شأنها إفساد الأخلاق والقضاء على الوجود العائلي، هذا إلى جانب ما يحمله في

بعض مواده من تناقض رأى هيكل وجوب خلو التشريع منه[١٥]، وقد أعرب هيكل عن سروره حينما صدر القانون بعد ذلك خاليًا مما كان قد أخذه بالنقد[١٦].

كذلك بمناسبة ما كان جاريًا في أواخر عام ١٩٢٨ من إعداد مشروع جديد لقانون الأحوال الشخصية، قام هيكل باستعراض العديد من المواد التي تضمنها المشروع وبيان ما فيها من فوائد جمة بالنسبة للمرأة خاصة والحياة الزوجية بشكل عام، وقد أشار في ضوء ذلك إلى أن القانون متى نفذ سيتم إصلاح كثير من المضار التي يتألم منها المجتمع المصري، ومن ثم كان رجاؤه سرعة الانتهاء منه وإصداره[١٧].

وكان من بين ما اهتم به هيكل مسألة زواج الفتاة المصرية في سن صغيرة، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، فأوضح أن تزويج الفتاة وهي لا تزال طفلاً لم يستكمل نموه الجسدي والفكري أمر يضرها هي وأسرتها، بل والمجتمع أيضًا، فمبادرة تلك الفتاة الصغيرة بآلام الأمومة ووظائفها البدنية إجهاد لجسم ما زال في طور التكون لم يتهيأ بعد لاحتمال تلك الآلام والقيام بتلك الوظائف، كما أنها تحرم من التعليم حتى ما يتعلق منه بالمعارف المنزلية، كذلك لا يكون بإمكانها تكوين رأي يساعدها على الاختيار، وتساءل: كيف ينشأ صغار تلك الفتاة، وهي التي لم تملك شيئًا من الحرية يوم تزوجت، "هل في استطاعة هذه الأم التي لا تذكر يوم زواجها إلا كما تذكر الأَمَةُ يوم باعها سيدها سيدًا جديدًا ولما تبلغ رشدًا ولا عرفت من شئون الحياة شيئًا، هل في استطاعتها أن ترضع صغارها لبان الحرية ولم تذق لها طعمًا، أو لبان الحياة الصحيحة ولم تعرف لها معنى!"[١٨]، وارتأى هيكل أن هذا الأسلوب من الزواج إنما هو محض احتقار للروح الإنسانية، ومن ثم كانت مناشدته لأصحاب الفكر الإصلاحي بتقديم العون للخلاص من هذه الآفة المهلكة، وسؤاله كذلك لعلماء الدين عما إذا كان لديهم من وسائل الاجتهاد ما يستطيعون معه هذا الإصلاح بتحديد سن الزواج بحد أدنى[١٩]. وقد كان لهذه الجهود من جانب هيكل وغيره ممن كان لهم الاتجاه ذاته حينئذ ثمارها، حيث صدر في غاية عام ١٩٢٣ القانون رقم ٥٦، والذي أضيفت بمقتضاه فقرة إلى المادة ٣٦٦ من لائحة المحاكم الشرعية تقضي بعدم جواز مباشرة عقد الزواج،

ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثماني عشرة سنة وقت العقد، وأنه لو تم الزواج قبل هذه السن، فلا تعترف به المحاكم الشرعية ولا تبني عليه شيئًا من آثار الزوجية(٢٠).

ومن منطلق إيمانه بأهمية العائلة للمجتمع باعتبارها العمود الفقري له، كان الاهتمام الذي أولاه هيكل من خلال كتاباته لأساس هذه العائلة، ألا وهو الطفل، فقد حدد الأسس التي يجب السير عليها في تنشئته وتكوينه، ومنها عدم العمل على إنطاقه مبكرًا، حيث يؤدي التعجل في ذلك إلى تأخره أكثر من تقدمه، وألا يدفع به في سبيل الحركة بمعدل أعلى من قدرته حتى لا يؤثر ذلك سلبًا على سيره بنفسه، وإعطائه قدرًا كبيرًا من الرياضة البدنية، وتعليمه قواعد الخلق والأدب حتى لا ينمو فيه حب الذات وما يرتبط به من الكبرياء والجشع والميل نحو الظلم وغير ذلك من الصفات غير الحميدة، وأن تنمى فيه صفات الرجولة والشهامة والاعتماد على النفس(٢١)، كما رأى منحه أكبر قدر من الحرية، وإتاحة الفرصة له لتعرف عيوبه وإصلاحها بنفسه(٢٢). كذلك ذهب هيكل إلى ضرورة تربية الطفل وسط أسرته حتى لا يحرم من معاني الحياة التي لا تتوفر إلا في عواطف الأبوة والأمومة، وأوضح ما يترتب على حرمانه من تلك المعاني من جفوة وغلظة تظهران عليه بعدما يكبر، فضلاً عن ضعف العلاقة التي تربطه بأهله وذويه(٢٣).

- التعليم

أدرك هيكل جيدًا وبشكل واضح الدور الذي يلعبه التعليم في بناء أي أمة من الأمم والعمل على نهضتها وتقدمها في سائر مجالات الحياة، فكانت كتاباته وآراؤه التي اهتمت –منذ وقت مبكر وعلى مدى طويل– بالتعليم بكافة فروعه ومراحله والعمل على نشره وتطويره، حتى يقوم بما هو منوط به من دور أصيل في بناء الدولة المصرية ونهوضها كي تلحق بمصاف الدول المتقدمة.

وكان في مقدمة ما اهتم به هيكل من قضايا التعليم **قضية التعليم الأولي**، والذي نص دستور ١٩٢٣ على أنه "إلزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة"، ومع ذلك لم

ينل من اهتمام الوزارات المتعاقبة ما يترجم هذا النص على أرض الواقع، فانتقد هيكل ذلك النهج كثيرًا، مؤكدًا فائدة هذا النوع من التعليم والتي تعدل كما ذكر" فائدة الغذاء والماء والهواء للحياة"(٢٤).

وقد أعرب هيكل عن أسفه للإنفاق بسخاء على الكماليات الخاصة بتجميل المدن وبغيرها، بينما يكون التقتير على التعليم الأولي، مسجلاً قوله:" أفيقول أحد بأن هذه الكماليات أكبر نفعًا وأعود بالفائدة مع أن التعليم يعتبر في نظر كل إنسان له قيمة الإنسان في مقام الهواء والغذاء تمامًا؟ فحرمان ملايين أبناء الريف منه يعادل حرمانهم من الغذاء ومن الماء؛ لأنه يحرمهم المعنى الإنساني في الحياة"(٢٥). وذهب إلى أنه من أكبر العار على أمة تزيد ميزانيتها على ثلاثين مليونًا من الجنيهات في باب الإيرادات فتنفق منها ثمانية عشر مليونًا على الموظفين ولا تنفق على تعليم الملايين من أبناء الشعب إلا بضع مئات من ألوف الجنيهات، وأشار إلى خشيته من أن يُتَّهم الساسة والمسئولون من رجال الحكومة ورجال البرلمان بأنهم يحرمون الشعب حقه من العلم حتى يظلوا قادرين على تسييره ذليلاً مكبلاً بما يفرضون عليه من آراء وعقائد(٢٦)، مضيفًا أن الحقوق المقررة بالدستور للأفراد والهيئات لا يمكن تعطيلها بحال، والتعليم الإلزامي في مقدمة هذه الحقوق، فالاعتذار عن عدم تعميمه بأسباب متصلة بالميزانية اعتذار غير ناهض إلا أن ينهض الاعتذار بإقفال المحاكم في منطقة من المناطق وعدم إجراء العدل بين الناس فيها لأن الميزانية لا تسمح بالإنفاق على هذه المحاكم(٢٧)، وانتهى هيكل إلى أن إهمال التعليم الأولي بالشكل القائم، إنما هو جناية على الدستور ونصوصه تجعل الذين أقسموا على احترام هذه النصوص غير بارين بقسمهم ولا صادقين في أداء واجبهم(٢٨).

وبمناسبة إجابة وزير المعارف العمومية بحكومة الوفد عام ١٩٣٦ على سؤال وجه إليه بمجلس الشيوخ عن التعليم الأولي، والتي لم تشر إلى تحقيق ما هو مأمول لهذا التعليم في وقت قريب في ضوء ما هو مرصود له بالميزانية، أخذ هيكل في توجيه النقد للسياسة المتبعة إزاء ذلك التعليم، فتساءل- بعد أن ألمح إلى ما تتضمنه الميزانية من اعتمادات لإقامة ما يسمى بالقرية النموذجية

ابتغاء تعميمها في ربوع البلاد– قائلاً:" أيهما أولى؟ اعتماد الأموال اللازمة لتعميم التعليم الإلزامي حالاً ولو أدى ذلك إلى تأجيل مسألة القرية النموذجية؟ أم تأجيل التعليم الإلزامي ليتم تعميمه بعد عشرين سنة وبناء القرية النموذجية والعمل لتعميمها؟"(٢٩)، وذهب هيكل إلى أنه لا فائدة من القرية النموذجية إلا حيث يكون التعليم الإلزامي قد عم بالفعل، وقد أصبح الناس بفضله قادرين على أن يفهموا الحياة الإنسانية ما هي، وبالتالي على فهم معنى القرية النموذجية، وأكد أن تلك القرية النموذجية إذا أنشئت، لطمس الفلاح غير المتعلم معالمها ولجعلها كالقرية التي هو اليوم فيها، إذ إن مسكن الرجل مظهر من مظاهر تصوره للحياة، وما دام هذا الرجل يعتبر حياته وحياة الحيوان الذي يفلح الأرض معه سواء، فليكن ما يكون مما يراد أن يعمل له من مسكن، فلن يغير ذلك من تصوره للحياة كما يتصورها اليوم، أما إن تعلم وأصبحت لديه من الحياة صورة غير ما لديه اليوم فإنه لا شك سيعني من تلقاء نفسه بتغيير نظام داره وتغيير طريقة التربية التي يتبعها مع أبنائه وطريقة سلوكه في العيش، وسيبني هو الدار النموذجية من غير حاجة إلى أن تبنيها له الحكومة(٣٠). وفي مناسبة لاحقة سجل المعنى ذاته قائلاً:" إن أردتم تجهيز جيش أو إصلاح حال الفلاح، أو حمله على شرب الماء الصالح... فإن كل قرش ينفق في هذه الأبواب يذهب سدى إذا لم يسبقه التعليم، وأنتم جميعًا تعلمون أن الفلاح الذي لم يتعلم يؤثر أن يحشر ماشيته معه في داره على أي شيء آخر، ولو أنه تعلم لما أقبل على شرب الماء العكر من مجراه ممزوجًا بالطين وفضله على الماء النقي بدعوى أن هذا الماء يحتفظ بخيره"(٣١).

وإزاء ما أولته الوزارة المذكورة للتعليم الأولي من بعض اهتمام، أمام توالي الصيحات بشأنه سواء من جانب البرلمان أو الصحافة، توجه هيكل بالشكر لها، مبينًا أنه بما اتخذ من خطوات من جانب الوزارة يكون نصًا من أهم نصوص الدستور قد بدئ بتنفيذه بعد أن كان معطلاً(٣٢). لكن مع ذلك ظل هذا التعليم يواجه على مدى السنوات التالية من الصعوبات الكثير، ولم يتوانى هيكل من جانبه عن المناداة والمطالبة بضرورة تذليل تلك الصعوبات حتى يعم التعليم الأولي ويحقق الأهداف المرجوة من ورائه(٣٣).

ومما هو جدير بالذكر أن التعليم الأولي هذا حسبما رآه هيكل، لم يكن مقصودًا منه تخريج أشخاص للالتحاق بوظائف الحكومة، وإنما رفع مستوى البيئات الزراعية والصناعية التي نشأ فيها هؤلاء الأشخاص إلى حيث تعيش عيشًا إنسانيًا صحيحًا، وتتمكن من الإنتاج في أعمالها على وجه أكمل مما هو قائم، وهو ما يستدعي، كما ذهب هيكل، عدم فصل الأبناء والبنات عن طبقاتهم وأعمالهم، ومن أجل تحقيق ذلك، وبالتالي نجاح التعليم الأولي، ارتأى ألا يشغل التعليم الأولي سوى ستة أشهر من السنة ونصف اليوم فقط في فترة الدراسة، وأن يراعى أن تكون شهور العطلة واقعة أيام مواسم العمل بالزراعة، وفي المقابل تطول السنون التي يقضيها الطفل في الدراسة حتى لا يرده قصرها إلى حال آبائه، وبذلك يمكن للبلاد إدراك غايتها من ذلك التعليم(٣٤).

وفيما يتعلق **بالتعليم العام**– ما قبل الجامعي – فقد رأى هيكل أنه هو الآخر حق من الحقوق الأولية التي لا غنى عنها لكل فرد من أفراد المجتمع، فيتناولون منه كل حسب إدراكه، وذهب إلى عدم صحة ما يعتقده البعض من الوقوع في خطر البطالة إذا ما فتحت أبواب التعليم للجميع، مبينًا أن ذلك يكون فقط "حين يفتح باب التعليم في وجه طائفة بينما يوصد في وجه غيرها من الطوائف"(٣٥).

وكان مما أدلى فيه هيكل بدلوه بشأن ذلك التعليم، سياسته العامة، فقد رأى ضرورة اتفاق تلك السياسة مع طبائع الأمة المصرية وتاريخها وأخلاقها وسائر مميزاتها القومية، مشيرًا إلى أن ذلك هو القائم في الأمم الثابتة القدم في الحضارة، وضرب مثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها من بلاد أخرى، إذ تختلف السياسة التعليمية في كل منها عن الأخرى، فذلك ليس معناه أن التعليم في إحداها أقل درجة منه في سواها، وإنما الاختلاف يرجع إلى ما بين طبائع تلك الأمم وأخلاقها وتاريخها وكل مميزاتها القومية من اختلاف، وسياسة التعليم في الأمة أداة اجتماعية يجب لنجاحها أن تتفق مع طبائع كل أمة وأخلاقها وتاريخها وسائر مميزاتها(٣٦).

ومن المسائل الأخرى التي أولاها هيكل اهتمامًا فيما يخص التعليم العام مسألة العناية بتعليم اللغات الأجنبية، وذلك بسبب ما كان ملحوظًا من ضعف فيها بين خريجي المدارس، فقد نبه إلى ضرورة معالجة ذلك الضعف، لما لتلك اللغات من قيمة مهمة في الحياة العملية، واقترح من أجل ذلك تغيير الأساليب المتبعة في تعليمها بالمدارس، وجعلها مواد أساسية، فيوجه إليها الطلاب بذلك قدرًا أكبر من اهتمامهم(٣٧).

كذلك كان لهيكل رأيه الذي سجله فيما يتعلق بسياسة الاستعانة بالأجانب في وظائف التعليم، وهي السياسة التي كانت تلقى معارضة شديدة من جانب قطاع واسع من المعلمين المصريين، فقد أوضح هيكل أنه يشارك المعلمين المصريين في كل ما يقولونه ما دام بين المصريين من يستطيع القيام بأعباء الوظيفة التي يعهد بها للأجنبي بالقدرة والكفاءة العلمية التي تحتاج هذه الوظيفة إليها، لكن واقع الأمر أن كثيرًا من الوظائف العلمية التي تحتاج في الوقت الراهن إلى رجال مشهود لهم بالقدرة والكفاءة العلمية لا يتوافر من بين المصريين من يستطيع ملأها على النحو المطلوب، ومن ثم يكون لابد من الاستعانة بالأجانب ذوي القدرة والكفاءة المطلوبين، وبين هيكل أن مصر ليست وحدها المنفردة بتلك السياسة، فهناك العديد من الأمم المتقدمة التي تنتهجها في بعض العلوم الخاصة، وضرب مثلاً باليابان التي رغم ما بلغته من مجد لا تزال جامعاتها ومدارسها تستعين بعلماء الألمان والإنجليز والأمريكان وغيرهم، بل إن بريطانيا بها كراس علمية في بعض جامعاتها يقوم بالتدريس فيها أساتذة من السويد والنرويج، وأضاف أن مصر في الحقيقة أكثر احتياجًا من هذه الأمم إلى الاستفادة من تجارب رجال العلم في البلاد التي سبقتنا بحضارتها، ومن ثم يكون النزوع إلى قصرها على العلم الذي جاءت به سياسة التعليم الماضية قسر لها على أن تعيش في ظلم الجهالة "وما نحسب أحدًا يرضى لنفسه أن يأثم في حق بلاده بهذا القدر، وما نحسب أن موظفًا يرى في سبيل ترقيته أن يدوس على مصالح أمته باسم الوطنية والكرامة القومية إلا أن يكون أشد الناس احتقارًا للوطنية وامتهانًا للكرامة القومية"(٣٨).

هذا، وكان ضمن ما حاز على اهتمام هيكل ونبه إلى ضرورة الأخذ به في جميع مدارس التعليم مسألة العناية الصحيحة بالرياضة البدنية للتلاميذ، والتي لم يكن لها وجود تقريبًا، فكان التلاميذ بدافع ميلهم الطبيعي للحركة يقومون بأنواع غير مرتبة منها، وأشار هيكل إلى أن تنظيم تلك الأنواع يضمن لهؤلاء صحة طيبة وقوة عضلية صلبة، وهما أساس الإرادة القوية والنجاح في الحياة(٣٩).

ولم يكن **التعليم الحر**- وهو التعليم الخاص سواء كان أهليًا أو أجنبيًا- ببعيد عن دائرة اهتمامات هيكل، فقد طالب مرارًا بضرورة إشراف وزارة المعارف العمومية عليه، وانتقد إباحته بالشكل الذي اتخذه البعض وسيلة للارتزاق، مشيرًا إلى أن كل ساعة تمر دون إخضاعه للمراقبة لا تخلو من فساد كبير يصيب الأخلاق كما يصيب العقول، وهو الفساد الذي حذر من صعوبة تدارك آثاره مستقبلاً(٤٠). ومن هذا المنطلق كانت جهود هيكل الحثيثة، حينما ولي شئون وزارة المعارف العمومية في فترة لاحقة، لتحقيق الإشراف الكامل من جانب وزارته على مدارس ذلك التعليم بشقيها الأهلي والأجنبي(٤١).

أما بالنسبة **للتعليم العالي**، فقد أفرد له هيكل مساحة كبيرة من اهتماماته، لإيمانه البالغ بالدور الذي يلعبه ذلك التعليم بنوع خاص في تقدم الدول ونهضة شعوبها، فحينما قامت بعض الصحف في مطلع عام ١٩٢٤ بدعوة وزارة المعارف العمومية إلى الانصراف عن فكرة إنشاء الجامعة- وكانت تتم حينئذ إجراءات تحويلها من أهلية إلى حكومية- من خلال إعادة طرح فكرة كرومر القديمة التي أراد بها عرقلة مشروع الجامعة الأهلية، والتي تدور حول إعطاء الأولوية للتعليم الأولي باعتباره القاعدة في بناء التعليم القومي، أنشأ هيكل يكتب منتقدًا تلك الفكرة التي وصفها بالخطرة، بل والهادمة لكل أمل في رقي مصر، وبين أن هذا الهدم لا يقتصر على الأمل في الرقي العلمي وحده، وإنما كل أمل في كل صورة من صور الرقي "لأن الجامعة ليست معهدًا يقصد منه ما كان يقصد أيام سياسة المستر دنلوب وأشياعه: تخريج موظفين للحكومة وعمال في المهن الحرة، بل إن للجامعة غرضًا أرقى من هذا الغرض وغاية أسمى بكثير من هذه الغاية"(٤٢). وفي

مناسبة أخرى أوضح أن التعليم العالي لا يقل عن التعليم الأولي للأمم أهمية إن لم يزد عليه، مضيفًا أن الأمم إذا كانت قد وصلت إلى مبدأ تقرير تعميم التعليم الأولي وجعله مجانيًا إجباريًا، فإنما وصلت إلى هذا بمجهود أصحاب العلم العالي وشدة حرصهم على رقي الإنسانية(٤٣).

وعلى إثر اجتماع مجلس الجامعة المصرية بعد صدور المرسوم الملكي بإنشائها ذهب هيكل إلى أن ذلك الاجتماع يصح اعتباره بدء الحياة العلمية الصحيحة في البلاد، وأعرب عن رجاء الأمة في أن تحقق لها الجامعة الغايات السامية التي حققتها الجامعات في أوروبا، والتي في مقدمتها الثقافة العليا، والبيئة العلمية، والصبغة القومية للعلم، وفيما يخص الغاية الأولى، والتي تقصد إلى رفع مستوى التعليم العالي وتكوين طبقة مثقفة تثقيفًا صحيحًا، وليس ما هو قائم من اقتصار غرض التعليم العالي على تخريج أشخاص لهم من المعلومات ما ييسر لهم كسب الرزق، رأى هيكل أن الجامعة بحاجة إلى العلماء الأجانب المشهود لهم بالكفاءة إذا هي أرادت نشر الثقافة العليا في البلاد، ونوه بأن ندب هؤلاء العلماء للجامعة لا يتفق والتقيد في ميزانية الجامعة بنظام خاص، إذ يجب أن يكون تقديرهم وما يتقاضونه فوق كل اعتبار(٤٤).

أما البيئة العلمية، فقد ذهب هيكل إلى أن سبيل الوصول إليها أن تكون الجامعة– حسبما قال أحد أساتذة الرياضيات بجامعة ليدز ببريطانيا في محاضرة له بالجامعة الأمريكية– " موئلاً للعلوم والفنون من حيث سموها ونموها لا من حيث هي وسيلة إلى الحياة العملية فحسب ... والجامعات التي تجعل من أول غاياتها البحث والدراسات العميقة هي التي ترتفع إلى أرقى أوج في عالم المعارف والعلوم، والأساتذة الذين يتولون ترقية العلوم ويزيدون بأبحاثهم كنوزها ثروة ونماء هم الذين يستطيعون دون سواهم تخريج الطلاب تخريجًا متينًا على أساس من الثقة واليقين"، وأضاف هيكل أن مثل هذه البيئة العلمية هي التي تخلق العلماء النوابغ "الذين ينير هداهم ظلم الوجود، والذين يكتشفون من أسرار الحياة ما يمكن الإنسان من الاهتداء إلى أسرار الكون بمعرفة نواميسه والاستفادة من هذا العلم استفادة هي وحدها السبيل إلى الكمال الذي تطمح إليه الإنسانية"(٤٥).

وفيما يتعلق بالغاية الثالثة، وهي الصبغة القومية للعلم، فقد أوضح هيكل أن تحقيقها يقتضي بذل عناية خاصة في الأبحاث العلمية المتعلقة بمصر، مؤكدًا أن مصر ليست بالبلد الفقير في هذا الشأن، ولما كانت الصبغة القومية أمس بكلية الآداب منها بسائر الكليات الأخرى، فقد أخذ يتساءل قائلاً: "كيف أن كلية الآداب في الجامعة المصرية منذ إنشائها في سنة ١٩٠٨ إلى الآن لم تعن أي عناية خاصة بآدابنا القومية، وكيف بقينا على نظمنا القديمة يدرس لطلبتنا الأدب العربي في دمشق وبغداد والأندلس ما يدرس لهم، ثم هم لا يعلمون من أمر هذا الأدب العربي في مصر شيئًا ... وكيف أنها لم تعن أية عناية خاصة بتاريخنا القومي"(٤٦). وبين هيكل أن صبغ العلم بالصبغة القومية من شأنه أن يقوي في النفس المصرية الشعور بمعنى الحياة المحيطة بها لتعمل فيها وتتصل بدقائق أسرارها، ثم ليكون من ذلك ما يزيد من الثروة العلمية العامة بما يجتمع من ثروات قومية تعني جامعات كل دولة بتنميتها وتنظيمها. وقد حرص هيكل في ثنايا ذلك على التأكيد على أن صبغ العلم بالصبغة القومية لا يقصد به ترك القواعد العامة للعلم، وإنما المقصود ألا يترك أهل أمة من الأمم شيئًا مما يستطيع العلم أن يصل إليه في بلادهم "من غير تنقيب عنه وبحث عليه وذهاب إلى أصوله ورده إليها"(٤٧).

ومن منطلق هذا الحرص الذي أبداه هيكل إزاء الجامعة، والذي كان يهدف من ورائه إلى وضع الجامعة لنفسها منذ البداية الأسس السليمة التي تسير عليها وتساعدها على تحقيق رسالتها، جاء كذلك طرحه الخاص بوجوب أن يكون نُظَّار الكليات من المصريين وليس من الأجانب كما هو حادث، وقد أوضح أن الأمر يختلف هنا عن المعونة الفنية الأجنبية التي لا زالت البلاد بحاجة إليها ما دام لا يتوفر المصري الكفؤ الذي لا يستطيع سدادها، إذ إن المصريين فيما يخص العمل الإداري بحاجة إلى أن يدربوا عليه ويمكنوا من الاضطلاع به على طريقة تكفل استمراره ونجاحه، فضلاً عن هذا فإن من يحل بمنصب ناظر الكلية يجب أن يشغله زمنًا كافيًا لتنفيذ برنامج واسع النطاق يكفل نجاح الكلية في المجال العلمي، وهو ما يصعب تحقيقه إذا كان الناظر أجنبيًا كفئًا، حيث لن يستطيع أن يبقى بعيدًا عن بلاده فترة طويلة، في ظل السياسة المتبعة من دول أوروبا

جميعًا من الاستعانة بأبنائها من ذوي الملكات الممتازة لإعادة بناء نظمها القديمة التي دمرتها الحرب، وذلك على قواعد ثابتة، فإذا كان ذلك هو الشأن واستمر مع ذلك في الاعتماد على الأجانب في مناصب النظارة بالكليات كان التعليم الجامعي معرضًا لتقلبات كثيرة تبعًا لتغير نظار الكليات، وهو الأمر الذي ليس بالمحمود، خاصة بالنسبة لعمل لا يزال في بدايته(٤٨).

ومن أهم القضايا الأخرى التي أولاها هيكل اهتمامه بشأن التعليم العالي سياسة قبول الطلاب به، فهو كان يؤمن بالتوسع فيه، فحينما قررت وزارة المعارف في أول العام الجامعي١٩٣٠/١٩٣١ تقليل أعداد المقبولين من حملة شهادة الدراسة الثانوية بحجة ضيق الأماكن بالجامعة، وكذلك بهدف تقليل أعداد الخريجين العاطلين، انتقد هذا التصرف، مشيرًا إلى أحقية كل طالب في دخول الجامعة ما دام حاصلاً على الشهادة المؤهلة له(٤٩)، كما بين أن قرار الوزارة آنف الذكر لا يؤدي إلى تقليل أعداد الخريجين العاطلين، وإنما إلى بطالة أخطر شأنًا "ذلك أن الذين تضطرهم إلى البطالة هم الذين لم يستوفوا حظهم من التعليم ... وليس أخطر من البطالة بين أنصاف المتعلمين، فلا هم أميون فيمكن أن يرضوا بما يتيسر لهم في الحياة كائنًا ما كان، ولا هم أصابوا حظًا كافيًا في العلم فتصح نظرتهم إلى الأمور ويكون حكمهم على الأحوال أقرب إلى السداد"(٥٠)، وتوجه هيكل بالنداء إلى مجلس الوزراء للنظر في فصل معاهد التعليم العالي عن وزارة المعارف أو إلغاء ما لها من سلطة عليه حتى يتمكن ذلك التعليم من تحقيق أغراضه(٥١).

ومع تجدد مشكلة قلة الأماكن المتاحة بالجامعة كل عام وعدم القدرة على استيعاب جميع الطلاب المتقدمين، اقترح هيكل عام ١٩٣٦ إنشاء جامعة أو جامعتين أخريين، إحداهما بالإسكندرية والأخرى في أسيوط، إذ سيؤدي ذلك، بالإضافة إلى حل المشكلة القائمة، إلى تحقيق فوائد علمية لا سبيل إلى إنكارها كأثر للمنافسة بين الجامعات المختلفة، وألمح إلى أن الاعتذار عن عدم الأخذ بذلك بحجة عدم توافر اعتمادات بالميزانية لن يسمع له في ظل ما هو حادث من تبديد لكثير من الأموال إرضاءً للأهواء والشهوات السياسية، أو لمطالب بريطانيا، أو نزولاً على غير ذلك من المطالب التي لا تمس إليها حاجة البلاد(٥٢). لكن رغم ذلك لم تكن هناك أية

استجابة حتى ولي هيكل شئون وزارة المعارف العمومية عام ١٩٣٨، فكان قرار مجلس الوزراء بإنشاء كليتين بالإسكندرية، إحداهما للآداب والأخرى للحقوق، تكونان نواة لجامعة فاروق الأول(٥٣)، وفي عهده أيضًا وافق مجلس الوزراء في عام ١٩٤١ على إنشاء فرع بالإسكندرية لكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول، كما وفق في الوقت ذاته على إنشاء جامعة فاروق الأول(٥٤)، لكن شاءت الظروف أن يترك هيكل وزارة المعارف العمومية باستقالة حكومة حسين سري الثانية(٣١ يولية١٩٤١– ٤ فبراير ١٩٤٢) قبل أن يُشرع في تنفيذ ذلك القرار الخاص بالجامعة على أرض الواقع.

ومما يجب ذكره هنا أن هيكل إذا كان قد نادى بالتوسع في قبول الطلاب بالتعليم العالي، فإن ذلك لم يكن على حساب جودته، إذ إنه أكد أهمية العناية بالمستوى العلمي للطلاب حتى يخرج من بينهم "علماء حقيقة ينقطعون للعلم تمام الانقطاع ويحبونه حتى يؤثروه على أنفسهم فيقضون حياتهم في استنباط نظرياته"(٥٥).

هذا ويحسب لهيكل بجانب جهوده في المطالبة بالتوسع في سياسة قبول الطلاب، مطالبته كذلك بأن يكون التعليم العالي بالمجان، وقد أشار إلى إمكانية تدبير الأموال اللازمة لهذا الأمر وغيره من الأمور الأخرى التي هي بحاجة إلى أموال بمراعاة الدقة في وضع الميزانية(٥٦). لكن ذلك في واقع الأمر لم يتحقق إلا في عهد ثورة ١٩٥٢. وقد يتساءل البعض أن الأمر ما دام علاجه كان بهذا الشكل الذي طرحه هيكل، فلماذا لم يقم هو به حينما آلت إليه مسئولية وزارة المعارف فيما بعد؟ وفي رأينا أن ذلك ربما كان له علاقة بظروف البلاد الاقتصادية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بظروف الحرب العالمية الثانية، وهي ظروف لم تكن بالهينة حتى يمكن لمثل من هو في موقع هيكل تجاوزها بسهولة، أو ربما أن الملك نفسه لم تكن لديه الرغبة، ولا يُنسى هنا ما حدث مع طه حسين في هذا الصدد حينما حاول خلال مسئوليته عن وزارة المعارف العمومية بحكومة الوفد الأخيرة(١٢ يناير ١٩٥٠–٢٦ يناير ١٩٥٢) أن يمتد بالمجانية إلى التعليم الجامعي بعد تقريرها في التعليم الثانوي، فتدخل فاروق وحال دون إتمام ذلك(٥٧).

وفيما له صلة بالطلاب، ذهب هيكل إلى أهمية تخفيف برامج التعليم بالجامعة، وعدم شحنها بمواد كثيرة تؤدي إلى ضياع وقت الطلاب وإرهاق أذهانهم، كما رأى ضرورة تعريب التعليم في الكليات التي تدرس فيها العلوم باللغات الأجنبية، وكذلك تجنب استخدام المصطلحات غير العربية في العلوم التي يتم تدريسها باللغة العربية(٥٨).

ويبدو جليًا مما ذهب إليه هيكل فيما يتعلق بالتعريب المذكور حرصه على الهوية واللغة القومية، وهو مما يحمد له، لكن يجدر الإشارة إلى أن تلك الفكرة المتعلقة بتعريب التعليم في الكليات التي تدرس فيها العلوم باللغات الأجنبية، كالطب مثلاً، كانت ولا تزال مثارًا للجدل، ففي عام ١٩٣٥ بينما كانت الجمعية الطبية المصرية تعقد مؤتمرها الثامن بدمشق، حاول أساتذة "معهد الطب العربي" هناك على هامش المؤتمر إقناع زملائهم المصريين وغيرهم من العرب بضرورة الاعتراف بالشهادة التي يمنحها المعهد المذكور لطلابه، وكانت حجة عدم الاعتراف تقوم على أن هذا المعهد يدرس جميع مواده باللغة العربية، وألح الأساتذة المذكورون على أشقائهم باختبار الطلبة السوريين في كافة الموضوعات الطبية التي يرونها، وهو ما تم بالفعل وأثبت من خلاله الطلاب السوريون تميزهم، ومن ثم كان الاعتراف في مصر بشهادة ذلك المعهد في ذات العام المذكور، كما اعترف بها في السودان في العام التالي(٥٩). ورغم هذا الاعتراف، فإن سوريا تكاد تكون الوحيدة بين البلاد العربية التي يدرس فيها الطب باللغة العربية حتى اليوم، حيث لم يحسم الجدل بين من يرون أهمية التدريس بتلك اللغة للحفاظ على الهوية الثقافية من الضياع، فضلاً عن سهولة التواصل بين الأساتذة والطلاب، ويضربون المثل بما هو قائم في كثير من الدول المتقدمة بالعالم، كألمانيا واليابان وكوريا والنرويج والسويد والدانمارك، حيث يدرس الطب باللغة الوطنية، مضيفين أن المصطلحات التقنية في التخصص الطبي لا تتجاوز ٣,٣% بينما ما تبقى جميعه إنما هو لغة تواصل عادية، وبين من يرون عدم إمكانية ذلك مع عجز المكتبة الطبية العربية عن استيعاب التطور الهائل والسريع في العلوم الطبية(٦٠).

ومن القضايا المهمة التي تناولتها مقالات هيكل قضية استقلال الجامعة، بمعنى أن تكون بعيدة عن سطوة السلطة التنفيذية وتحكمها، فتستطيع الانطلاق دون قيود نحو تحقيق رسالتها ودورها على الوجه المطلوب، ذلك الدور المنوط به تكييف مستقبل أي أمة من الأمم تكييفًا صالحًا حسبما سجل هيكل في إحدى جلسات مجلس الشيوخ نقلاً عن أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد، فقال: "إذا كان لمستقبل هذه الأمة– أو لمستقبل أية أمة أخرى– وسيلة لتكييف مستقبلها تكييفًا صالحًا، فهذه الوسيلة هي الجامعة، لأنها هي التي توجه البلاد كلها– لا المتعلمون فيها وحدهم– الوجهة الصالحة لخير البلاد في حاضرها وفي مستقبلها"(٦١).

وفكرة استقلال الجامعة ترسخت لدى هيكل منذ أن كان يدرس لدرجة الدكتوراه بفرنسا(١٩٠٩–١٩١٢)، كما عاشها بشكل عملي خلال فترة تدريسه بالجامعة الأهلية بمصر(١٩١٧–١٩٢٢)(٦٢)، وعلى ذلك فإنه لم يكن يترك أية فرصة إلا ويؤكد فيها على استقلال الجامعة، فمع اقتراب موعد انعقاد البرلمان ونظره لقانون الجامعة عام ١٩٢٦ كتب يقول:" إن كل توسيع في استقلال الجامعة وكل حرية تعطى لرجالها، رجال العلم والبحث، هي في الواقع تمكين وتأييد للفكرة الأولى التي أدت إلى إنشاء الجامعة المصرية، وهي تمكين للعلم في مصر، وتمكين لمصر أن تقوم بحظها من خدمة العلم وزيادة ثروة العالم العلمية ... ولعلنا نطمئن عما قريب إلى أن منازع التدريس وكيفياته وطرائق البحث فيها لن تتداخل فيها السياسة ولن يكون فيها شأن لأحد غير جماعة مدرسي الجامعة أنفسهم ... فأما إذا أريد أن يخضع العلماء وأن تخضع الجامعة إلى أية سلطة من السلطات أو إلى أي اعتبار من الاعتبارات فخير أن لا تكون جامعة مطلقًا"(٦٣).

وبمناسبة وضع الملك فؤاد عام ١٩٢٨ الحجر الأساسي للجامعة بحدائق الأورمان بالجيزة، توجه هيكل بالدعوة إلى الأمة لمعاونة الجامعة ماديًا وتأييدها معنويًا، مشيرًا إلى أن الجامعة كلما قلت حاجتها إلى الحكومة واستطاعت الاستغناء بمواردها عن الغير زاد ذلك من استقلالها، وبالتالي تتوافر للبحث العلمي الحرية التامة التي تساعده على أن يؤتي ثماره. وكان هيكل قد

أوضح أن الجامعة ليست معهدًا للتعليم وكفى، بل هي إلى جانب ذلك- بل وقبله- معهد للبحث العلمي(٦٤).

وفي هذا الإطار من الحرص على استقلال الجامعة جاء هجوم هيكل على عضو مجلس الشيوخ محمود يوسف رشاد مدير الغربية الأسبق، لنيله من طه حسين أستاذ آداب اللغة العربية بالجامعة المصرية، من خلال سؤال تقدم به العضو إلى وزير المعارف العمومية عام ١٩٢٨ بمناسبة انتداب الجامعة لطه حسين لحضور مؤتمر المستشرقين نائبًا عنها، حيث أعرب محمود يوسف عن خشيته من أن يعرض طه حسين خلال بحث موضوع "القرآن وآداب اللغة العربية" لمثل ما عرض له هنا- في إشارة إلى أزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" المعروفة- طالبًا إلى الوزير أن "يأمر" طه حسين بألا يفعل ذلك الذي يخشاه. فقد أوضح هيكل أن هناك حملة من قبل العضو المذكور على طه حسين، حيث لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتوجه فيها بسؤال بشأن أستاذ آداب اللغة العربية، وتساءل عن الدافع من وراء الاستمرار في تلك الحملة من جانب العضو رغم وضوح كذب الافتراءات التي تنسب إلى طه حسين من خلال كل الإجابات التي أدلى بها وزير المعارف العمومية ردًا على الأسئلة السابقة للعضو بشأن طه حسين(٦٥).

وقد ارتأى هيكل أن رشاد باشا بطلبه إلى وزير المعارف العمومية أن "يأمر" طه حسين بألا يتكلم في موضوع معين، أو يتكلم فيه على نسق معين، يكون قد أخطأ ليس في حق طه حسين وحده، وإنما في حق الجامعة المصرية ذاتها هي الأخرى، وبين أن مثل ذلك لا يمكن في واقع الأمر أن يصدر إلا عن شخص لم يسبق له أي اتصال بالجامعة وأساتذتها، مشيرًا إلى أن الأمر ما دام كذلك فعلى عضو الشيوخ أن يعلم "أن لأساتذة الجامعات قدسية لا تقل في نظر المتعلمين عن قدسية القضاء، فلا يخاطبون إلا بعبارات التبجيل ... وهم فوق هذا لا يمكن أن يؤمروا أمرًا متصلاً بعلمهم، لا من رئيس جامعتهم الأعلى وزير المعارف ولا من غيره مهما كبر مقامه، ذلك أن لأساتذة الجامعات شخصيات وكرامات تذهب هباء في اليوم الذي يحس فيه إنسان أنهم إنما يصدرون فيما يتقدمون به للبشرية من علم وفضل عن أمر أو عن إيعاز، ولو كان الشيخ المحترم

ممن ذهبوا في دراستهم إلى التعليم الجامعي أو التعليم العالي لما جرى على لسانه ذلك التعبير الشائن الذي يرتد شينه على الصادر عنه قبل غيره"[٦٦].

وتابع هيكل نقده اللاذع لعضو الشيوخ، والذي يصمه فيه بالجهل بشكل ظاهر، فأشار إلى أنه لو كان قد قصر أسئلته واقتراحاته على ما يمس نظام الإدارة والأمن العام- وهو مجال عمله السابق- لكان منتجًا، أما وقد جاوز اختصاصه "فإنا نريد أن نوجه نظره إلى أن للجامعة مقامًا فوق العادي مما لمصالح الحكومة من مقام من المنازل، وإن أساتذتها ... يجب أن يكون لهم ذلك المقام وتلك المنزلة"[٦٧]. هذا وقد ألمح هيكل إلى أن الجامعة حريصة على الإسلام، وأنها حينما اختارت طه حسين لتمثيلها في مؤتمر المستشرقين تعلم أنه يعرف كيف سَيُشَرِّف المصريين والمسلمين جميعًا. وفي النهاية توجه بالدعوة إلى عضو الشيوخ ومن ينحو نحوه لأن يتركوا الجامعة تسير في طريقها لخدمة العلم الصحيح، وألا يعطلوها بمثل هذا التحكك في الدين الذي يجب ألا يتاجروا به[٦٨].

بيد أن المسألة الأكبر في قضية استقلال الجامعة، والتي أخذت مساحة ليست بالقليلة من كتابات هيكل، كانت مسألة قيام وزير المعارف العمومية محمد حلمي عيسى بإقالة طه حسين من عمادة كلية الآداب في أوائل مارس ١٩٣٢ ونقله إلى ديوان وزارة المعارف دون استشارة الجامعة، وذلك بحجة القيام بفحص مناهج اللغة العربية وكتبها، حين يحال الشيخ محمد الغمراوي مفتش اللغة العربية إلى المعاش في ٢١ مايو من العام ذاته[٦٩]، فقد أخذ هيكل منذ اللحظة الأولى يدافع دفاعًا حارًا عن استقلال الجامعة، فأعرب عن دهشته لصدور مثل هذا القرار أثناء العام الدراسي مع أن الجامعات كما هو معروف تتمتع بحظ لا ينكر من الاستقلال، فضلاً عن ذلك، فإن الوظيفة التي نقل إليها طه حسين لم تخل بعد من شاغلها الذي لا يزال له ثلاثة أشهر تقريبًا، فما هو وجه الاستعجال؟ وتساءل: "إذا كان الغرض هدم الجامعة فلا ندري لماذا تجشموا عناء بنائها"[٧٠]، واعتبر أن قرار النقل يعد لطمة للجامعة واستقلالها وكرامة رجالها، مشيرًا إلى أنه لو

وقع في أية أمة تحترم العلم وتعرف له كرامته لسقطت بسببه وزارات واضطربت له البرلمانات احتجاجًا عليه وحرصًا على إعادة استقلال الجامعة إليها(٧١).

وحينما أوعزت الوزارة (وزارة صدقي باشا) – دفاعًا عن مسلكها – لبعض مؤيديها في مجلس النواب لإثارة المواقف الفكرية لطه حسين من جديد، فكان الاستجواب الذي تقدم به عبد الحميد سعيد نائب الحزب الوطني المؤتلف مع الوزارة، ووقع عليه معه عشرة نواب آخرون، والذي اتهم فيه طه حسين بعدم احترام الشعور الديني والآداب القومية عندما ظهرت صورته وإلى جانبه يختلط جلوس الشبان والشابات جنبًا إلى جنب، وأنه مسئول عن امتناع بعض أساتذة الجامعة عن التدريس بكليات الأزهر، وأن كتابه "في الشعر الجاهلي" ما زال يدرس بالجامعة تحت عنوانه الجديد "في الأدب الجاهلي" ..إلخ(٧٢) – أخذ هيكل في الهجوم على الوزارة وفضح تصرفاتها بلا هوادة، وقد حاول اجتذاب بعض أعضاء البرلمان الصدقي إلى صفه، أو على الأقل تحييدهم، فأشار إلى أنه مهما كان الرأي في البرلمان القائم، فإنه يعتقد عدم خلوه من رجل حي الضمير يقوم بكشف الستر عن الغرض وراء الاستجواب، ويهيب بمقدميه أن الدين ليس ألعوبة للعبث، وطه حسين له في الجامعة ستة عشر عامًا يهذب الطلاب ويدرس لهم، وهم جميعًا أشد ما يكون به تعلقًا، ولم يسمع أن أحدًا منهم خرج داعية إلحاد ومروق ...إلخ، وبين هيكل أن ما يظهره مقدموا الاستجواب من حرص على الأزهر والتعليم فيه ليس من أجل الأزهر، وإلا لمَ لمْ يحركوا ساكنًا من قبل حينما فصل من رجال الأزهر أكثر من سبعين عالمًا وألقي بهم وبأسرهم في عرض الطريق، مضيفًا أن مثل هؤلاء إنما يحاولون هدم مصر الإسلامية باسم الدين، كأنما الإسلام دين الجمود أو دين الاستكانة والخضوع، بينما هو الذي حطم في الواقع قيود الفكر وفك أغلال النفس. وقد أكد هيكل في النهاية أن ما تقوم به وزارة صدقي وأعوانها لا تقوم به وزارة عندها ذرة من معنى الوطنية(٧٣).

هذا وقد أشاد هيكل بالطلاب(٧٤) لمواقفهم الإيجابية المؤيدة لحرية واستقلال الجامعة وهيبتها العلمية(٧٥)، أما الأساتذة– وقد كانت الآراء تتضارب بشأنهم، فبعضهم يذهب إلى أنهم لن يعودوا

إلى إلقاء محاضراتهم قبل أن تطمئن الجامعة إلى استقلالها، والبعض الآخر يقول بالسعي لإقناع الطلاب بالعدول عن الامتناع عن تلقي دروسهم– فإنه أعرب عن أمله في أن يصدروا بيانًا يكشفوا فيه عن موقفهم بوضوح، مشيرًا إلى أن المساومات ليست مما يحفظ الكرامة على الوجه اللائق، وأن الصراحة في مقدمة ما يجب أن يتحلى به العالم(٧٦).

من جانب آخر أخذ هيكل على مجلس الجامعة سلبيته بشأن استقالة مدير الجامعة لطفي السيد من منصبه اعتراضًا على عدم تنفيذ رئيس الحكومة لاقتراح كان قد اتفق عليه معه مدير الجامعة لحل الأزمة، والمتمثل في عودة طه حسين إلى كليته أستاذًا وليس عميدًا(٧٧)، وقد قبل وزير المعارف الاستقالة دون أية استشارة لمجلس الجامعة ولو صورية، وكان كل ما قام به مجلس الجامعة هو اجتماعه بعد قبول الاستقالة بما يقرب من الشهر وقرر إسداء الشكر لرئيس الجامعة السابق على ما أداه من خدمات للجامعة خلال فترة إدارته لها، معربًا عن أسفه لحرمان الجامعة من جهوده القيمة. وذهب هيكل إلى أن هذا القرار للمجلس يعد إقرارًا لاستئثار وزير المعارف بشئون الجامعة على أنها بعض المعاهد التابعة له مباشرة، ومن ثم فإن أقل ما يوصف به هذا التصرف أنه تنازل من المجلس عن استقلال الجامعة(٧٨). ولم ينس هيكل ذلك الموقف لمجلس الجامعة، ولا موقف الأساتذة آنف الذكر، وهو ما بدا في مقال له بعد بضعة أعوام، وكان عن استقلال الجامعة، إذ ذكر ضمن حديثه أنه كلما ازدادت المجالس الجامعية غيرة على اختصاصها وحرصًا على ألا يمسه أحد كان ذلك دليل قوي على مقدرتها على القيام بمهمتها الجامعية، مضيفًا: "ولقد نذكر اليوم أن تهاون هذه المجالس أيام حادث الدكتور طه حسين سنة ١٩٣٢ وعدم تمسكها بحقوقها واختصاصاتها قد جر على الجامعة من الشر والأذى ما يذكره رجال الجامعة، ومما يذكره الناس جميعًا"(٧٩).

ولم يَحِدْ هيكل عن موقفه من قضية استقلال الجامعة رغم الدكتاتورية التي اشتهر بها نظام صدقي في مواجهة معارضيه، فاستمر يؤكد ما يجب للجامعة من استقلال وأساتذتها من حرية، مشيرًا إلى أنه ليس مما يتفق وكرامة هؤلاء الأساتذة ولا كرامة العلم أن يعاملوا على أنهم موظفون

يأتمرون بأمر الوزير، وارتأى أنه إذا كان واجبًا للقضاة أن يتقرر لهم حق عدم قابلية النقل والعزل، فإن هذا الحق أوجب أن يتقرر لأساتذة الجامعة، حيث إن الأولين إذا كانوا يقضون في مصالح الأفراد وأرواحهم، فإن أساتذة الجامعة يقضون في مستقبل جيل كامل، بل يقضون في مستقبل الأمة العقلي والروحي بأسره(٨٠).

ومع مجيء وزارة توفيق نسيم الثالثة إلى الحكم (١٤ نوفمبر ١٩٣٤- ٣٠ يناير ١٩٣٦) واتجاه وزير المعارف بها أحمد نجيب الهلالي نحو بحث نظم الجامعة، سرعان ما أعلن هيكل رؤيته للإصلاح، والتي تضمنت تطهير الجامعة أولاً من أسباب الفساد التي اندست إليها في العهد السابق، ثم تنظيم استقلالها بعد ذلك وكفالته(٨١). ومما يجدر ذكره أنه قد حدث على عهد الهلالي حينئذ تعديل لقانون الجامعة، بحيث صار من غير الممكن فصل أو نقل أستاذ الجامعة دون أخذ رأي مجلس إدارتها، وهو التعديل الذي إن كان قد جاء -كما هو معروف- استجابة لما اشترطه لطفي السيد كي يقبل طلب الهلالي إليه بالعودة إلى الجامعة مديرًا لها(٨٢)، فإنه لا يمكن إغفال جهود هيكل وغيره ممن آمنوا مثله بحقيقة رسالة الجامعة في خلق المناخ الذي ساعد على سرعة الاستجابة لطلب لطفي السيد المشار إليه آنفًا.

وظل هيكل على مدار السنوات التالية لا تأتيه فرصة إلا وتحدث عن استقلال الجامعة وطالب باحترامه(٨٣)، وكان له دوره العملي بشأنه عندما تولى مسئولية وزارة المعارف العمومية(٨٤)، وحتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ قام بوضعه كأحد المبادئ ضمن برنامج حزبه الذي أذاعه استجابة لنداء التطهير الصادر عن محمد نجيب في منتصف مساء ٣١ يوليو من العام المذكور(٨٥).

وفيما له صلة بقضية استقلال الجامعة أيضًا، تجدر الإشارة إلى ما ارتآه هيكل واجبًا مهمًا على الأساتذة للحفاظ على هذا الاستقلال، ألا وهو ضرورة بعدهم في أبحاثهم وأعمالهم العلمية عن السياسة وتحزباتها، فلرجل الجامعة- أستاذًا أو طالبًا- أن يؤمن بالرأي السياسي أو الاقتصادي الذي يقتنع به، لكنه لا يجوز له أن يسخر الجامعة وأبحاثها وتعاون طلابها وأساتذتها على بلوغ

الغاية من هذه الأبحاث لهذا الرأي، ومن ثم تكون الجامعة في مأمن من أن تعصف بها أعاصير السياسة، وسجل قوله: "وما للسياسة والجامعات، والجامعات هي التي تنشئ الساسة أيًا كان لونهم وأيًا كانت مذاهبهم، فلها عليهم جميعًا فضل الأبوة الروحية فضلاً يحملهم على إجلالها وتقديسها"(٨٦).

وبصفة عامة كان هيكل يرى أن أستاذ الجامعة عليه أن يتفرغ للبحث العلمي وينقطع له، ويحاول جهده أن ينتج في نظرياته ومذاهبه "جديدًا يلقي على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقًا بأننا نتقدم. أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين يطغى تفكيرهم في درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم في العلم وسعيهم إلى تقدمه فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التي يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سدنة العلم وحراس محرابه"(٨٧). ومن هذا المنطلق كان اهتمام هيكل بضرورة التزام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتقدم بما هو مشترط من بحوث للترقي للدرجة العلمية الأعلى، عندما لاحظ، وهو وزير للمعارف، تغافل الجامعة عن ذلك الشرط، مكتفية فقط بانقضاء الفترة الزمنية المفروضة قانونًا للارتقاء من درجة إلى أخرى(٨٨).

وكان **للتعليم بالأزهر ومعاهده** نصيبه هو الآخر من الاهتمام الذي أولاه هيكل للتعليم بشكل عام، ولعل من أبرز ما يسجل له في هذا ما طرحه بمناسبة ما تقرر من جانب مجلس الوزراء في عام ١٩٢٧ من إصلاح الأزهر وتشكيل لجنة لوضع القواعد الخاصة بهذا الإصلاح، فقد أشاد بالفكرة لاتفاقها ومطالب الأمة، كما دعا الحكومة في ضوء ما رآه من خطر عمل اللجنة إلى التدبر في اختيار أعضائها، بحيث يكونوا ممن يستطيعون القيام بمهامهم بحكمة وإقدام، والإفساح من اختصاصها بما يمكنها من أداء عملها بصورة تؤدي إلى الإصلاح المنشود لا إلى ترقيع قليل الجدوى، وبين أن الوصول إلى الإصلاح يستلزم ضرورة النظر إلى الغرض المرتجى حينئذ من التعليم بالأزهر، وإلى الوسائل الكفيلة بتحقيقه على أرض الواقع، فإذا ما تم ذلك سهل عندئذ اقتراح الإصلاح الناجع(٨٩).

ومع بدء اللجنة المنوط بها أمر الإصلاح أولى جلساتها، أنشأ هيكل يكتب عن ضرورة تطوير نظام التعليم بالمعاهد الدينية حتى تستطيع القيام بمهمتها بما يتماشى وطبيعة العصر، فيجب أن يقف المتعلمون فيها على آثار التفكير الحديث وقوفًا صحيحًا يطوع لهم خلق مذهب جديد في التفكير الديني يقوم على الإقناع بمنطق العقل لا بالإرهاب أو بالرمي بالخروج عن الدين، وقد أوضح أن ذلك يمكن تحقيقه يوم أن يتعلم رجال المعاهد الدينية العلوم العصرية تعلم بحث وتعمق، وليس قشور يراد بها الحصول على بعض أسباب العيش. وانتهى إلى أن ذلك كله يقع على عاتق لجنة الإصلاح، معتبرًا أنه " واجب يدعوها الدين وتدعوها الوطنية لإكماله من غير تردد ولا إحجام"(٩٠). ويبدو هنا بكل وضوح ما تمتع به هيكل من عقلية بعيدة كل البعد عن التكلس والجمود، وإلا ما كان يصدر عنها مثل هذا الفكر الذي يتسم باستنارة بالغة.

- حرية الصحافة

في الجزء الأول من ذكرياته "مذكرات في السياسة المصرية" الذي بدأ في كتابته عام ١٩٤٨ وفرغ منه في عام ١٩٥٠ يقول هيكل: "فحرية النشر كحرية الرأي مما أقدسه وأدين به، وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفر منه نفسي أشد النفور، وأرى فيه اعتداء صارخًا على أكرم حرية إنسانية: حرية الرأي والتعبير عنه"(٩١)، ويبين أن إيمانه بحرية الصحافة لم يكن ناشئًا عن كتابته في الصحف منذ أن كان طالبًا بمدرسة الحقوق، ولا عن قيامه برئاسة تحرير صحيفة "السياسة" لسان حال الأحرار الدستوريين، بل كان إيمانًا عميقًا قديمًا متصلاً بإيمانه الثابت بالكرامة الإنسانية. وذكر بمناسبة ذلك ما سمعه عام ١٩١٠ من "أناتول فرانس" كاتب فرنسا الأكبر حينئذ حينما دعته جمعية الطلبة في باريس إلى حفل أقامته بمناسبة افتتاح دارها، وذلك في خطابه الذي تحدث ضمنه عن حرية الرأي وحرية التعبير تعليقًا على ما كانت قد قامت به الحكومة الفرنسية من سحب نيشان "اللجيون دونير" من الكاتب الفرنسي "فيكتور مارجريت" لنشره قصته "الغلامة"، فكان تعليق أناتول فرانس على هذا التصرف، الذي اتخذ في حدود قانون قائم، أن قال: "إن كل قانون يحد من حرية الرأي، وحرية التعبير عنه، أيًا كان هذا الرأي، قانون أثيم". ويذكر هيكل تعليقًا

على ذلك: " كم صفقت وصفق زملائي الطلبة لهذه العبارة القوية التي صادفت موضع الإيمان في نفسي، والتي بقيت لذلك منقوشة في ذاكرتي ... ولم تغير الحوادث، ولم يغير تعاقب السنين، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة، من إيماني بحرية الرأي ومقتي لكل قانون يحد منها"(٩٢).

ذلك ما يقوله هيكل عن نفسه فيما يخص موقفه من حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، فهل كان ذلك هو الواقع بالفعل أم كان الأمر مختلفًا؟

إن من يتتبع كتابات هيكل المتعلقة بهذا الشأن يجد أنه لم يكن له موقف ثابت، إذ كان يحكم ذلك الموقف موقع حزبه في الحكم أو في المعارضة، ففي سنة ١٩٢٤، وكان الدستور قد صدر في العام السابق، وقرر ما قرر من تقديس حرية الاعتقاد، وكفالة حرية الرأي، وحرية الصحافة(٩٣)، كتب هيكل منتقدًا وزارة الوفد القائمة في الحكم لتعقبها بعض صحف المعارضة وطلبها إجراء التحقيق مع بعض مديريها ومحرريها، وأوضح أن حرية الصحافة يجب ألا توضع باسم القانون موضع مناقشة أو تحقيق إلا في الحالات التي تعتبر جديرة بنظر القضاء، أما استعمال اسم القانون في كل موقف ترى السلطة التنفيذية فيه إرهاب الكتاب وأرباب الصحف، ففيه شيء غير قليل من التوسع في استعمال الحق إلى حد تهديد حرية دستورية مقدسة، وبين أنه كان يود بناء على ذلك لو أن الوزارة قدرت تلك الاعتبارات قبل طلبها التحقيق آنف الذكر، فتبقى بذلك حرمة هذه الحرية بعيدة عن مواضع الشبهات(٩٤).

واستدعى هيكل بصدد ذلك موقف "كرومر" من الصحافة وقت أن كان معتمدًا لبريطانيا في مصر، فحينما ذهب إليه بعض المصريين من محبي الزلفى يطلبون أن يكمم أفواه الصحف ويأمر بإقفالها، كان جوابه أن الصحف متنفس عن النفوس إذا لم تجده انفجرت، وتساءل هيكل في ضوء ذلك قائلاً: " إذا كانت هذه هي اللهجة التي أجاب بها لورد كرومر ممثل الدولة المحتلة يومئذ من طلبوا إليه أن يقضي على حرية الصحافة، ولم يكن ثمة يومئذ دستور ولا حرية رأي مكفولة ولا صحافة حرة في حدود القانون، أفلا كان أخذ الحكومة الحاضرة بها في وقت الدستور وحرية الرأي

لأحفظ للحرية وللروح الدستورية التي أخذت الوزارة نفسها في برنامجها ببثها"[٩٥]. وأعرب في النهاية عن اعتقاده بأن الصحافة في مصر أخف صحافة العالم لهجة ومن أكثرها رزانة وأدقها تقديرًا[٩٦].

وفي مقال له عن معاملة الصحفيين المحبوسين تحت المحاكمة، في عهد وزارة أحمد زيور الثانية(١٣ مارس ١٩٢٥– ٧ يونية ١٩٢٦)، كتب هيكل– وكان الخلاف حينئذ قد تأجج بين الوزراء الاتحاديين وشركائهم من الدستوريين على خلفية كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق المنتمي للأحرار الدستوريين– مشيرًا إلى أن فكرة جرائم الرأي فكرة قديمة اندثرت في أكثر الأمم، بل إن ما لا يزال باقيًا من قوانين العقوبات متعلقًا بها قد أهمل وأصبح الرجوع إليه ضربًا من المحال؛ "لأنه رجوع إلى الوراء وتقهقر لا تحتمله المدنية في هذا العصر"[٩٧]، وقد بين أن من شذوا عن ذلك بزعم أن الأمم قد تمر بها حالات تستوجب أن تحكم فيها بالبطش والإرهاب اضطروا للنزول عن رأيهم بعد أن أثبتت التجارب فشله. وارتأى هيكل أن حياة الآراء اقتتالها، فإذا اقتتلت مات منها الباطل والفاسد من غير حاجة لقانون يقضي بسجن صاحبه[٩٨].

لكن بمجيء وزارة "اليد الحديدية" عام ١٩٢٨ برئاسة محمد محمود الرجل الأول في حزب الأحرار الدستوريين حينئذ، تنكب هيكل للخط الذي سار عليه من قبل، بدفاعه عن الإجراءات القاسية لتلك الوزارة ضد صحف المعارضة،[٩٩]، إذ ذهب إلى أنه مع رفضه لتقييد حرية الصحافة من منطلق اعتقاده أن حرية الرأي وحرية التعبير عنه هما حجر الأساس في تطور كل جماعة إلى ما يحقق مصالحها، فإنه لا يفهم أن تكون حرية الصحافة معناها الإباحة أو الفوضى، حيث إن لكل حرية حدودها التي لو تخطتها انعكست غايتها لتصير معولاً يهدم في التطور المشار إليه من أساسه[١٠٠].

وبين هيكل أن الحرية بهذا الشكل قد تكون بنوع خاص في البلاد التي تتخطى فيما يشبه الطفرة من حال إلى حال، لذلك استباح من يمسكون بزمام الأمور في أية أمة من الأمم في فترة

الطفرة أن يجعلوا من تنظيم هذه الحرية في إبداء الرأي ما يكاد يضيق من حدودها الطبيعية، وهو ما اعتبره نوعًا من أنواع العلاج الاجتماعي الذي تلجأ إليه الحكومات في بعض الأحيان، مشيرًا إلى أنه بالطبع حالة استثنائية الهدف منها برء من يخضع له من فساد حل به ليعود بعد ذلك إلى حريته الطبيعية(١٠١).

وتابع هيكل أن ذلك العلاج الذي ذكره هو بين ما لجأت إليه الوزارة القائمة، إذ تبوأت الحكم على إثر الفوضى التي ترتبت على وجود الوفديين في الحكم، وقد ارتأت أن بعض الصحف لا تعبر عن رأي يرتئيه صاحبه مخلصًا، وإنما هي تضلل الرأي العام وتزيد الفوضى انتشارًا، فما كان من الحكومة إلا أن استعملت معها العلاج المذكور(١٠٢).

وانطلاقًا من الرغبة في زيادة قبضة الحكومة على الصحافة، دون الإعلان بالطبع عن ذلك صراحة، ذهب هيكل إلى أن ذلك العلاج المشار إليه لا يمكن أن يصل وحده إلى الغاية المرجوة منه بعد علاج ما حل بالصحافة من فساد، وهي الغاية المتمثلة في إطلاق حرية الصحافة لتكون حرية تامة في حدود النظام، ومن ثم فإنه لا بد من وضع تشريع ينظم تلك الحرية للصحافة، ويصون حقوقها، ويعين كذلك واجباتها، وأعرب عن أنه لا يريد بذلك تقييد تلك الحرية التي يقدسها ويرى في تقييدها جناية على التفكير، لكن الحرية لا تعني الإباحة كما ذهب من قبل، وإلا أصبحت أمور الناس فوضى لا ضابط لها. كما أشار إلى أن الدستور نص على أن الصحافة "حرة في حدود القانون"، ومن ثم فيجب أن يوضع ذلك القانون الذي ينظم تلك الحرية حتى تستقيم أحكام الدستور في البلاد(١٠٣).

ولما أعلن بعض الكتاب اعتراضهم على هذا الكلام لما فيه من توجه واضح نحو تقييد حرية الصحافة والصحفيين، أعرب هيكل عن أسفه لما يقول به هؤلاء، مشيرًا إلى أنهم بذلك لا يدافعون عن حرية الصحافة، وإنما يدافعون عن الفوضى، ويريدون أن تطلق لهم الحرية في مهاجمة الآخرين دون أن يقف القانون منهم موقف المحاسب، وبين أنه إذ يطالب بوضع تشريع للصحافة،

إنما يصدر عن عقيدة ثابتة في أن ما يطلبه هو في مصلحة الصحفيين قبل غيرهم، وهذه العقيدة ليست حديثة حتى يقال إن الغرض مناصرة الوزارة القائمة، وإنما هي عقيدة قديمة تعود إلى عهود وزارات مختلفة!(١٠٤).

هذا ولم يكتف هيكل بطلب سن التشريع المشار إليه والعقوبات التي تلحق الجرائم الصحفية، فكان يرى أن التشريع مهما توسع في تعيين الجرائم المعاقب عليها، فإن هناك أمورًا تدخل في باب الآداب العامة واللياقة وما إلى ذلك من مسائل أخرى مما لا يتسع القانون للنص عليه، ومن ثم فقد رأى وجوب أن يكون للصحفيين مجلس تأديب على غرار مجلس تأديب المحامين، واقترح أن يرأسه أحد كبار الموظفين كمدير الأمن العام، ويمثل الصحافة فيه ثلاثة من أعضاء النقابة، وتكون مهمته النظر في المسائل التي لا تدخل في أحكام القانون العام، ويكون له حق توقيع العقوبات الأدبية على الصحفيين كوقفهم عن العمل فترة أو شطب أسمائهم حسب ما يقع منهم من مخالفات، ويكون له كذلك الحق في أن يحرم على الصحف استخدام المحرر الذي يقرر شطب اسمه، وله أن يوقع على الجريدة التي تخالف قراراته العقوبات التي قد تصل إلى سحب رخصتها. وبين هيكل أن كل ما يطلبه إنما من شأنه صون كرامة الصحافة ورفع مكانتها بين الناس(١٠٥).

وعلى الرغم مما يبدو عليه هذا الكلام من وجاهة في كثير من جوانبه، فإنه لا يخفى أن غايته لم تكن خدمة الصحافة بقدر ما كانت الذود عن الوزارة وتبرير سياستها الجائرة ضد صحف المعارضة، وإلا لمَ لمْ يصدر عن هيكل مثله بنفس صورته المذكورة قبل أن يمسك الأحرار الدستوريون بزمام السلطة؟ ويتأكد ذلك حينما نضع كلام هيكل هنا في مواجهة ما سجلناه من قبل مما ورد في ذكرياته بشأن إيمانه بحرية الصحافة والرأي، والذي مثل لديه كما بدا جليًا إحدى القناعات التي لا تتغير تحت أي ظرف من الظروف!!

وفي ضوء هذا كانت مواقف هيكل بعد ذلك من قضية حرية الصحافة حينما صار الأحرار الدستوريون خارج السلطة، فبمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء في يولية ١٩٣٠ بتعطيل بعض

الصحف لدأبها على نشر أخبار كاذبة من شأنها تعريض النظام الاجتماعي للخطر، وذلك استنادًا إلى الاستثناء الوارد بنهاية المادة "١٥" من الدستور(إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك، إلا إذا كان ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعي)، كتب هيكل مشيرًا إلى أنه رغم إدانته لمسلك الصحف المعطلة، والذي وصفه بالشائن، واعترافه بأنها وصمة عار في جبين الصحافة المصرية، إلا إنه يرى أن ما قامت به الوزارة ضدها إنما هو توسع في تفسير الاستثناء الوارد بالمادة ١٥ من الدستور لا يستطيع إقراره، وذهب إلى أن حرية الصحافة في ذلك الوقت يساء استعمالها بالفعل، لكن هذا طور مساير لحالة الاضطراب التي أنشأها الوفد- يلاحظ أن الأحرار الدستوريين حتى ذلك الوقت كانوا لا يزالون ضد الوفد، إذ لم يتحدوا سويًا ضد إسماعيل صدقي إلا بعد انقلابه الدستوري الشهير في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠- وسينتهي ذلك الطور متى طهرت النفوس وخلصت مما لوثها به الحزب المذكور، مضيفًا أن حرية الصحافة في آخر الأمر تنظم نفسها وتستقر على حدودها المعقولة[١٠٦]. ويبدو جليًا اختلاف موقف هيكل هنا عن موقفه أيام حكم محمد محمود ١٩٢٨/١٩٢٩، رغم تشابه المناخ السياسي الذي جاء فيه كل من محمد محمود وصدقي، باعتباره نتاجًا لحكم الوفد السابق على حكم كل منهما.

وعلى إثر تعطيل وزارة صدقي لمجموعة من الصحف الأخرى، عاد هيكل ليعلن رفضه لجوء الوزارة إلى الطريق الإداري، متسائلاً عن السبب في عدم تقديم الصحف التي تتجاوز حدود النقد المباح للمحاكمة أمام القضاء، رغم أهمية ذلك لإقناع الرأي العام، ولا تستطيع حينئذ أية صحيفة محكوم عليها اكتساب عطف الجمهور أو الظهور أمامه بأنها ضحية الاضطهاد. كما تحدث هيكل عن أمر آخر له خطورته، وهوما يؤدي إليه تعطيل الصحف من مضار مادية تلحق بطوائف عمال المطابع ومن يتصلون بالصحافة من صغار الموظفين، وبالتالي بأسرهم التي يعولونها. وأعرب في النهاية عن اعتقاده بأن هذا التصرف الإداري بإزاء الصحف "لا ينتج الأثر المطلوب إن لم ينتج الأثر الذي يناقضه"[١٠٧].

ولم يترك هيكل فيما بعد فرصة إلا وتحدث فيها عن حرية الصحافة وأهميتها، فها هو في بداية عهد وزارة توفيق نسيم(١٤/١١/١٩٣٤-٣٠/١/١٩٣٦) يشير إلى أن حرية الصحافة أكبر كفالة لحسن قيام الحكم في البلاد، مبينًا أنه مهما يمكن أن يقال في تلك الحرية أو أن يطعن به عليها، فإن ذلك لا يوازي شيئًا إلى جانب الفوائد الكبرى التي تجنيها البلاد كثمرة لهذه الحرية[١٠٨]. ولما كانت الوزارة المذكورة قد أصدرت في أواخر عهدها العديد من القوانين المقيدة لحرية الصحافة، ومنها إباحة التعطيل الإداري للصحف، ولم تستجب لأية محاولات من جانب الصحفيين لإلغائها، فقد توجه هيكل لعلي ماهر رئيس الوزارة الجديدة (٣٠/١- ٩/٥/١٩٣٦) بضرورة أن تكون الصحافة وحريتها في مقدمة ما ينال عنايته، وناشده الإسراع في إلغاء كل قوانين حكومة نسيم المقيدة لحرية الصحافة، مشيرًا إلى أنه لا يمكن لأية وزارة من الوزارات أن تعمل بتلك القوانين "وأن تسمي نفسها وزارة تحترم الحرية بوجه من الوجوه"[١٠٩]. وفي إطار ذلك تساءل هيكل: "وأي خير وأية مصلحة عامة أكبر من كفالة الحرية للصحافة كي تؤدي واجبها على خير وجه سواء أكانت في تأييد الحكومة أو في معارضتها؟ وأي خير وأية مصلحة عامة أكبر من أن توضع للصحافة نظم كالنظم الموجودة في بلاد الغرب المتحضر تحيط الصحفيين بسياج من الطمأنينة إلى حريتهم وكرامتهم وأمنهم"[١١٠].

وهكذا كانت آراء هيكل حول قضية حرية الصحافة، وهي آراء لها بلا شك أهميتها، وذلك إذا ما غضضنا الطرف عما قيل منها على عهد حكومة اليد الحديدية، إذ إنه بدون حرية حقيقية للصحافة لا يمكن أن تكون هناك دول مدنية حديثة تستطيع مسايرة ركب الحضارة.

- قضايا الموظفين والعمال والفلاحين

من منطلق إدراكه لقيمة تلك الفئات الثلاث وما تلعبه من دور لا يمكن إنكاره في المجتمع جاء اهتمام هيكل بقضاياها ومشاكلها، من خلال العرض لها وطرح ما يراه مناسبًا من حلول بشأنها، فبمناسبة ما لوحظ في أواخر عهد وزارة يحيى إبراهيم (١٥/٣/١٩٢٣-٢٧/١/١٩٢٤) بين سواد

الموظفين من بَرَم بالعمل ورغبة في الدعة، والانشغال فقط بالمرتبات والعلاوات والدرجات، كتب هيكل محذرًا من تلك الظاهرة لخطورتها على النظام العام " ذلك أن الطوائف إذا أخذت تفكر في مصالحها الخاصة من حيث هي طوائف بغض النظر عن سائر العناصر التي تتألف منها الجماعة فقد آذن النظام العام بفساد والصالح العام باضطراب إن لم تغلب الغيرة القومية على الغيرة الطائفية فيعود التوازن وتستقيم الحال"(١١١)، وقد أرجع السبب الرئيس في ذلك إلى ما هو سائد من محاباة من جانب الحكومة للبعض على حساب البعض الآخر، فيما يتعلق بالترقيات أو العلاوات أو ما شابه، دون عمل أي اعتبار لعامل الكفاءة الذي هو في الحقيقة الأساس في كل ذلك، وطالب هيكل الوزارة بالعدول عن هذا الأسلوب الضار، لا بمصالح الموظفين وحدهم، بل بمصالح جمهور الأمة بأسرها، لما بين المصلحتين من صلة وارتباط، كما طالب كذلك الموظفين بالإقبال على أعمالهم بجد ونشاط غير باخلين على مصر بأوقاتهم وصدق عزائمهم(١١٢).

وحينما أصدرت وزارة أحمد زيور الثانية(١٣/٣/١٩٢٥-٧/٦/١٩٢٦) مجموعة من القرارات الخاصة بقيود الترقيات والعلاوات، أشار هيكل إلى أنها في مجموعها قرارات عادلة تبعث على الاعتقاد بزوال كثير من شكاوى الموظفين الخاصة بالمحاباة، وبالتالي توجيه هؤلاء الموظفين لكل طاقاتهم نحو العمل، وهو ما من شأنه العمل على استقامة شئون الدولة، لكنه طالب الحكومة بأن تكون دقيقة في تطبيق وتنفيذ تلك القرارات، حتى تؤتي ما هو مرجو منها من ثمار(١١٣).

وقد اهتم هيكل بمسألة في غاية الأهمية، وهي وجوب بُعد الموظفين عن الاشتغال بالسياسة، كما ذهب كذلك إلى أن الحكم على الموظف أو الحكم له في عمله يجب أن يكون بعيدًا عن كل اعتبار سياسي(١١٤)، ومن هذا المنطلق جاء انتقاده لما طالب به البعض من أنصار الوفد وزارة النحاس الثانية(١/١-١٩/٦/١٩٣٠) بالقيام باستبعاد كل الموظفين المخالفين لها سياسيًا والاستعانة بغيرهم من أنصارها، مشيرًا إلى أن مثل هذه السياسة الحزبية لها آثارها الضارة بانتظام العمل الحكومي، وطالب الوزارة بعدم الاستماع لهؤلاء، حيث إنهم يسيئون للبلاد بما يمهدون فيها للحكم السئ ولضياع ثقة الناس بالحكم والحاكمين(١١٥).

ولما كان تأمين الموظفين على وظائفهم من بين ما يصدر عنه هيكل هنا، فإنه على إثر ما قامت به وزارة إسماعيل صدقي الأولى(١٩٣٠/٦/١٩-١٩٣٣/١/٤) من إعادة بعض الموظفين الذين كانت قد فصلتهم حكومة الوفد السابقة لخلافهم معها في الرأي السياسي إلى وظائفهم، بينما لم تُعِدْ البعض الآخر بحجة عدم وجود درجات شاغرة لهم، قام بمطالبتها بسرعة إعادة هؤلاء الموظفين الآخرين، وأشار بمناسبة ذلك إلى أن تأمين الموظفين على وظائفهم التي يشغلونها يجب أن يكون في مقدمة ما تعني به الحكومات، وقد طرح فكرة إنشاء مجلس عالٍ كمجلس الدولة في فرنسا للنظر في شكاوى الموظفين وإلغاء ما تصدره الحكومة ضدهم من قرارات مخالفة للقانون، مبينًا أن ذلك لو تم لأدى إلى زوال الحزبية السياسية التي تفشت بين الموظفين، أو على الأقل يضعف أثرها بدرجة كبيرة في تصرف الموظفين في أعمالهم، وعاد ليؤكد ثانية أن كفالة حقوق الموظفين كفالة لحسن عملهم الذي هو السبيل الوحيد لاطمئنان البلاد إلى الأمن والعدل فيها[١١٦]. لكن كل ذلك لم يجد من يسمع له، فقد قامت الوزارة في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجرتها بحركة تنقلات وترقيات واسعة بين صفوف الموظفين، كل وفقًا لموقفه في تلك الانتخابات، وهو ما تعرض له هيكل بأشد أنواع النقد[١١٧].

ومما يجدر ذكره أن فكرة إنشاء المجلس التي طرحها هيكل حينئذ للنظر في شكاوى الموظفين، عاد فيما بعد وطرحها وهو وزير للمعارف العمومية بوزارة محمد محمود الثالثة(٤/٢٧-١٩٣٨/٦/٢٤)، وقد نالت موافقة مجلس الوزراء وتم وضع مشروع قانون بها، غير أنه تم إرجاء ذلك المشروع بسبب ظهور نذر الحرب العالمية الثانية[١١٨]، لكن شاءت الظروف أن تنتهي الحرب ليرى بعدها المشروع النور، حيث أنشئ مجلس الدولة في عام ١٩٤٦.

وفيما يتعلق بالفئة الثانية، وهي جماعة العمال الذين يعملون بأيديهم لكسب أقواتهم، فإنها قد نالت من عطف هيكل الكثير، مما يتضح في كتاباته وآرائه، فهو يرى أن الجميع- حكامًا ومحكومين، علماء وفلاسفة أو عامة- يعيشون من يد العامل، ويستوفون كل احتياجاتهم من نشاطه وتعبه، ومع ذلك فهذا العامل مهضوم الحقوق في أغلب أمره، ولا يلقى من احترام المجتمع

إلا قدرًا ضئيلاً، فضلاً عن هذا فإنه لا امتيازات له إلى جانب طبقات الأمة الأخرى التي تتمتع بالعديد من الامتيازات سواء من جانب الحكومة أو الرأي العام، وطالب هيكل الأغنياء بأن يتقوا الله في العامل الشريف فيشملوه بعطفهم، مذكرًا بأن هذا العامل هو من يجد لإنماء ثرواتهم ويعمل لإسعادهم(١١٩).

ومع سوء الظروف السياسية والاقتصادية بالبلاد منذ مطلع الثلاثينيات، واحتدام الحركة النقابية في ظل ذلك ومطالباتها بإصدار التشريع الضامن والمنظم لحقوق العمال، جاءت كتابات هيكل المؤيدة لهذه الحركة، فنادى بضرورة الإسراع بإصدار التشريع المطلوب، الذي ينظم علاقة العمال بأرباب العمل، ومعاشات التقاعد للعمال، وينظم نقاباتهم ... إلخ، موضحًا أن العامل كلما كان أكثر رضى عن حياته وحياة ذويه كان أكثر إنتاجًا وأكثر إجادة، الأمر الذي يعود بالفائدة الكبيرة على أرباب العمل، وكذلك المصلحة القومية العامة، ونبه هيكل إلى ضرورة النظر إلى مشكلة العمال عند معالجتها على أنها مشكلة اجتماعية، وليست سياسية، مبينًا أن سبب التأخير في حل تلك المشكلة هو أن كل هيئة من الهيئات السياسية، حينما كانت تفكر في مسألة العمال، إنما تفكر من ناحية استغلالهم للأغراض والغايات السياسية التي تريد بلوغها(١٢٠).

وخلال مناقشة مجلس الشيوخ في يونية ١٩٣٧ لتقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٧ – مصروفات – فيما يخص وزارة التجارة والصناعة، أشار هيكل إلى قلة ما تحقق للعمال حتى ذلك الوقت، وعدم تناسبه مع ما يأتي ذكره على ألسنة المسئولين، وتابع ذاكرًا " نريد يا إخواني أن نضع مسألة العمال بكل صراحة الوضع الآتي لأنها ليست مسألة عطف: هل للعمال حق أن يكونوا هيئات أم لا؟ هل للعمال حق أن يكونوا نقابات يكون لها صوت في الحياة العامة أم لا؟ ... إن مشكلة العمال كمشكلة اجتماعية سيكون خطرها عما قريب لأننا نتقدم في مضمار الصناعة تقدمًا سريعًا لم يكن أحدنا ليتصوره"(١٢١)، وذهب في حديثه إلى حد القول بتعديل الدستور لو رئي ما يدعو إلى ذلك في تنظيم المسألة النقابية للعمال(١٢٢).

وهذا الكلام لهيكل في غاية الأهمية، لكن المثير للدهشة أن محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين حينما جاء إلى السلطة بعد ذلك خلفًا للوفد، واستمر على مدى ثلاث وزارات كان هيكل عضوًا بها خلال الفترة(١٩٣٧/١٢/٣٠- ١٩٣٩/٨/١٨)، لم يصدر في عهده أي من التشريعات العمالية، وإن كان قد نوقش بمجلس النواب، بضغط من العمال، مشروع قانون بشأن النقابات في فترة الوزارة الأخيرة[١٢٣]. ولذلك فإننا نميل إلى ما يذهب إليه البعض من ارتباط المسألة- إنجاز التشريعات الخاصة بحقوق العمال- لدى الأحرار الدستوريين بصراعهم مع السلطة ليس أكثر، وهم في صفوف المعارضة، كما في حالة الوفد مثلاً[١٢٤].

وبعيدًا عن العمل التشريعي، فإن هيكل حينما أسندت إليه فيما بعد في وزارة أحمد ماهر الأولى(١٩٤٤/١٠/٨-١٩٤٥/١/١٥) مسئولية وزارة الشئون الاجتماعية، وهي الوزارة المعنية بشئون العمال، كانت له جهوده المهمة في هذا الشأن، حيث عمل على تذليل مشاكلهم، والتي تعلقت في معظمها بتحسين أحوالهم المادية، وكان من بين هؤلاء عمال شركة مياه القاهرة، وعمال الترام، فضلاً عن عمال المحال الصناعية والتجارية[١٢٥].

أما عن الفلاحين، فكان لهم نصيب وافر من الاهتمام في كتابات هيكل، فهو يرى أن الفلاح هو" العصب الذي يحرك الأمة، وهو الذي يعطيها الحياة"[١٢٦]، وهو "العماد الحقيقي لثروة مصر"[١٢٧]، وقد أعرب لذلك عن أسفه لعدم تفكير أغلب الوزارات التي تعاقبت على الحكم في شأن الفلاح الذي أخذ في وصف ما يعانيه في مختلف نواحي الحياة ذاكرًا: "فبينما تشق الشوارع في المدن وتغرس فيها الأشجار وتفرش أرضها بالأسفلت وتضاء بالكهرباء إذا ببيت الفلاح ما يزال كما كان وكرًا انعدمت فيه كل أسباب الصحة واجتمعت فيه كل أسباب المرض"[١٢٨]، ووجه هيكل نقده اللاذع لأبناء الفلاحين الذين تعلموا وارتقوا إلى مناصب الحكم فلم يلتفتوا بعد ذلك إلى الريف الذي نشأوا فيه قائلاً: "هل فقد أبناء الفلاحين الذين أنعمت عليهم الأقدار بأن تعلموا، والذين دفعتهم الأقدار إلى مناصب الحكم، هل فقد هؤلاء كل إحساس بما بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم وإخوانهم وأخواتهم من صلة، فلم يروا عارًا عليهم أن يدعوا هؤلاء الآباء والأمهات والإخوان

والأخوات في الدرك الذي هم فيه ما دامت جيوبهم هم عامرة، وبطونهم ملأى، ومَلَّذهم متوفرة وشهواتهم مقضية؟ هل أصبحوا أجانب عن مصر، أجانب عن الشعب المصري لا يشعرون بشعوره ولا ينظرون إلى مستقبله ولا يفكرون في وطن أنبتهم فكان بهم شقيًا بائسًا؟"(١٢٩).

وقد بين هيكل أننا إذ نؤدي ديننا للفلاح إنما لا نخدمه وحده، بل نخدم أنفسنا، ونخدم وطننا أكثر مما نخدم الفلاح نفسه، فهو أداة الإنتاج الرئيسة، وقد بين أنه لزيادة قوته على الإنتاج لابد من تهيئة أسباب الحياة الإنسانية له، مشيرًا إلى أنه للنجاح في ذلك يجب أن يؤمن المسئولون عن مصير البلاد أن ما يقومون به من ذلك واجب مقدس، وليس كرمًا منهم وإحسانًا، ودحض هيكل ما كان يتردد من جانب المسئولين بين حين وآخر من قول بأن الفلاح ليس مظلومًا، لما تنفقه الحكومة في كل سنة من ملايين كثيرة على الري والصرف، مبينًا أن الري والصرف إنما ينفق عليهما لفائدة الأرض لا لفائدة الفلاح، وأن أكثر الأرض ملك لغير الفلاحين، فيبقى بذلك الفلاح رغم تلك الملايين على حاله الذي لم يتغير من ألوف السنين(١٣٠).

وفي أحد مقالاته التي كتبها بعد عودته من زيارة للريف المصري في أعقاب زيارة كان قد قام بها لأوروبا وقد مر خلالها بريف بعض الدول هناك، أنشأ هيكل يكتب عن الفرق الشاسع بين الحال هناك وحال الريف المصري، والذي جعله يكتب وهو " كاسر الطرف حياء وخجلاً، فأهل الريف أباؤنا وأخوالنا وأبناء عمومتنا"(١٣١)، فأوضح أن الناس في قرى المجر التي زارها يدركون أن ساكن القرية كساكن العاصمة، إنسان له حقوق الإنسان، كذلك كانت القرى هناك صورة مصغرة من طرق العاصمة ومنازلها، كما أشار، ضمن ما أشار إليه، إلى ريف فرنسا وريف إنجلترا اللذين يتفوقا على ريف المجر، وقد سجل عن الريف الإنجليزي قوله: " والقرية الإنجليزية مضرب للمثل في رشاقتها ... فيها من معاني الرقي الإنساني ما يدلك على أن الشعب الذي عرف الطبقات وتحدث وما يزال يتحدث عن اللوردات لم ينس أن الإنسان إنسان ويجب أن يتمتع بحقوق الإنسان متاعًا ماديًا"(١٣٢). وبين هيكل أن ذلك الشأن يوجد في كل بلد متحضر، ومع ذلك ما يزال الناس في هذه البلاد يطالبون بأن يتناول الإصلاح الاجتماعي هذه الشئون، ويقع الخلاف بين الأحزاب

على مبلغ ما تعمله الحكومة لتقدمها، لكنهم جميعًا يسلمون بأن تفاوت الطبقات يجب أن لا يبلغ إلى حيث يهدر المعنى الإنساني في حياة طبقة من الطبقات، أو إلى حيث تحرم طائفة حقها في التعليم، أو في الصحة، أو في العمل، أو في الثقافة العامة(١٣٣).

من جانب آخر، وبأسلوب لا يخلو من النقد لطريقة علاج المسئولين للأمور في مصر، أخذ هيكل يتساءل قائلاً: " كيف طاوعتنا أنفسنا على ترك القرية المصرية مهملة ونحن نعلم أن مثل هذا الإهمال كثيرًا ما أدى إلى القلق النفساني، بل كثيرًا ما أدى إلى الثورات في البلاد المختلفة، أقول هذا بدل أن أسأل: كيف طاوعتنا أنفسنا على أن نهمل إخوانًا لنا في الإنسانية هم سكان القرى ... وإنما اخترت الوضع الأول للسؤال لأنا تعودنا في هذه البلاد أن لا نستجيب إلى داع غير داعي البأس والبطش ... هذا التفكير الذي ورثناه عن الحكام الأجانب والحكام الظالمين يملي علينا أكثر تصرفاتنا، لهذا وضعت السؤال على النحو الذي قدمته ... والجواب على ذلك إنا مطمئنون إلى أن أهل القرى من ذوينا لم يفكروا بعد في الانتقاض بسبب ما هم فيه من سوء الحال، وهم يعانون سوء الحال بسبب جهلهم، فلندعهم في هذا الجهل ينعمون بطمأنينته"(١٣٤). وذهب هيكل إلى أن الفلاح لن يسكت على تلك الحال كثيرًا، في ظل ما أصبح متاحًا من اتصال بالآخر بحكم الحياة الحديثة، مما يجعله يقارن بين حاله وحال غيره ممن يتمتعون بما لا يتمتع هو به، فإذا هو لم يبلغ القلق من نفسه اليوم ما يثيرها، فسيكون ذلك من شأنه غدًا أو بعد غد(١٣٥).

وإذا كان هذا الكلام لهيكل قد قيل والأحرار الدستوريون بعيدون عن الحكم، مما يجعله يأتي في إطار الصراع الحزبي، مثلما ذكرنا عن غيره قبلاً، فإنه لم يخل رغم ذلك من أهمية، حيث إن تلك الصورة التي أوضحها لحال الريف المصري حينئذ قد ساعدت بلا شك – ولو على المدى البعيد– في زيادة الاهتمام به، فضلاً عما توفره من معلومات يُستفاد بها فيما يجرى من دراسات خاصة بتلك الفترة من تاريخ مصر المعاصر.

- قضايا اجتماعية أخرى

كان من بين تلك القضايا التي حازت على جانب من اهتمام هيكل قضية **الصحة العامة** بالبلاد، إذ كان يعتبرها أحد الحقوق الأولية الخمسة التي لا غنى عنها لكل فرد، والتي تشمل بالإضافة إلى الصحة، التعليم، والعمل، والتأمين، والثقافة(١٣٦). وهو يرى أن شعور الفرد بالصحة له آثارًا إيجابية سواء بالنسبة له أو للوطن الذي يعيش فيه، فالإنسان " إذا حسنت صحته وتضاعف إنتاجه اطمأن إلى العيش ورضي عن الحياة وسر بها، فزاده هذا الرضا وهذه المسرة حبًا للوطن الذي أتاح له منهما الحظ الوفير وتضاعف حرصه على الدفاع عن حرية الوطن وعن حوزته"(١٣٧). ويسجل كذلك أن " الأمم القوية الصحة قوية الأخلاق أنوفة تأبى الضيم ولا تقيم على الذل؛ لأنها لا تعرف الخديعة ولا النفاق، وهذه الصفات تصل في الأمة غاية قوتها إذا اجتمعت لها صحة الأبدان وصحة العقول"(١٣٨).

وعلى هذا الأساس جاءت مطالبة هيكل في غير مناسبة بضرورة الاهتمام بالصحة العامة، من خلال بذل الجهود لمنع الإصابة بالأمراض، أو ما يعرف بالطب الوقائي، وكذلك القضاء على الأمراض القومية القديمة في القرى، كالبلهارسيا والإنكلستوما والرمد الصديدي، والتي إذا لم تتجه إليها العناية الكافية بالقرى، ستبقى هذه الأمراض التي تضيع على مصر ما يكاد يعدل ربع مجهود سكانها فتاكة بالسكان مضعفة لقوة إنتاجهم(١٣٩)، وإمداد البلاد جميعها بالمياه الصالحة للشرب، منوهًا إلى ضرورة تقديم ذلك على أعمال الكماليات بالمدن، والتي ينفق عليها أموالاً طائلة كل عام(١٤٠)، وفرض المراقبة الصحية بالجمارك على المواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل غيرنا من الدول الأخرى، وإلا قد يترتب على عدم وجودها لدينا أن المواد التي يصيبها التلف لسبب من الأسباب في أي بلد ترسل إلى مصر، مما قد ينتج عنه أضرار بالغة(١٤١). وعلى هذا النحو والى هيكل اهتمامه بكل ما يحقق الصحة العامة بالبلاد ويحافظ عليها.

كذلك عني هيكل بقضية أخرى كانت– ولا زالت– تؤرق المجتمع، وهي قضية **البطالة**، فتقدم بالعديد من الحلول التي رأى من شأنها المساهمة في تهوين مشكلتها، إذ اقترح تقليل عدد الموظفين الأجانب وإحلال المصريين محلهم(١٤٢)، وكذلك حماية الدولة لأبنائها في الأعمال الحرة بعدم السماح للأجانب بمنافستهم فيها، واسترداد شركات الاحتكار، ومنع إعطاء امتيازات جديدة للشركات الأجنبية، ويسجل قوله: "إذا استطعنا أن نصل إلى هذا وفرنا كثيرًا من الأعمال وفتحنا كثيرًا من الأبواب لهؤلاء الألوف من أبنائنا العاطلين، فضلاً عن الألوف من أبنائنا الذين ما يزالون في كلياتهم وسيتخرجون عما قليل(١٤٣)، كما ذهب إلى ضرورة تهيئة الدولة فرص عمل للخريجين بعيدًا عن وظائف الحكومة بإنشاء المشروعات المثمرة لهم، مما يعود عليهم وعلى البلاد بالفائدة الكبيرة(١٤٤).

أيضًا كان مما حظي بعناية هيكل في إطار اهتمامه بالقضايا الاجتماعية، مسألة **الثقافة العامة**، فكان يرى ضرورة الخروج عن نطاق التخصص، والاطلاع باستمرار في المجالات المختلفة، وقد بين أن الشهادات التي يحصل عليها الأفراد ليست غاية في ذاتها، وإنما هي بدء للثقافة، ومن هذا المنطلق كانت دعوته للإكثار من المكتبات العامة لنشر الثقافة بين أبناء الأمة(١٤٥).

هذا وقد اهتم هيكل كذلك بمسألة **الفنون الجميلة**، إذ رأى ضرورة أن توجه الحكومة لتعليمها وشمولها برعايتها، مبينًا أن هذا النوع من التعليم ليس كمالاً فرديًا يتحلى به جماعة من ذوي المواهب الحاصة، وإنما كمال ضروري للمجموع إذا أريد به بلوغ درجة من الحضارة يستطيع معها السير في سبيل التقدم بشكل مطرد، وارتأى أهمية تشجيع الحكومة لأرباب الفن، وحدد وسائل ذلك، والتي كان من بينها وضع معارضهم تحت رعايتها، وشراء أفضل الآثار الفنية المعروضة ووضعها في متاحف قومية ..إلخ(١٤٦).

الأزمات والقضايا الاقتصادية

تعددت القضايا والمسائل الاقتصادية التي أولاها هيكل اهتمامه في تلك الفترة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ولما كانت **الزراعة** تمثل محور الاقتصاد وقاعدته الرئيسة حينئذ، فقد جاءت في المقدمة من ذلك الاهتمام الذي أخذ مظاهر شتى، كان من أبرزها تلك الآراء التي أبديت بشأن علاج ما كان يمر به محصول القطن من أزمات، وهو المحصول النقدي الأول بالبلاد، فبمناسبة أزمة موسم١٩٢٢/١٩٢٣، والتي تمثلت في انخفاض السعر بشكل كبير بسبب احتكار تجار الصادرات لبورصة القطن، وما رأته الوزارة –وزارة يحيى إبراهيم (١٩٢٣/٣/١٥–١٩٢٤/١/٢٧)– علاجًا لتلك الحالة من القيام بالتسليف على القطن لمدة ثلاثة شهور من خلال البنك الأهلي، فلا يضطر الفلاح إلى بيع كل ما لديه من أقطان، فيقل بذلك المعروض منها، ومن ثم ترتفع الأسعار– بمناسبة ذلك رأى هيكل أن هذا العلاج المطروح سيكون ذا أثر وقتي لاقتصاره على ثلاثة أشهر، هذا فضلاً عن كونه علاج ضعيف؛ لأن المزارعين الذين يستفيدون من التسليف أغلبهم ممن يتعاملون مع المرابين، وسيجدون بعض التساهل من هؤلاء المرابين في فترة الثلاثة أشهر المذكورة، وحتى ولو قاطعوهم في هذه الفترة ستدفعهم الحاجة إلى المال فيما يلي من فترات إلى اللجوء إليهم ثانية، وبناء عليه فإن العلاج من وجهة نظره يتمثل في قيام الحكومة بإصدار قانون النقابات الزراعية، وتنظيم بنك زراعي يتولى تحت إشرافها– الحكومة– تمويل هذه النقابات بالمال وتلقي ودائعها، وأن يكون رأسمال هذا البنك من ضريبة القطن التي يجب أن تخفض إلى عشرة قروش عن كل قنطار– كانت الضريبة حينئذ محددة بخمسة وعشرين قرشًا – وتبقى هذه الضريبة إلى أن يصير مال البنك كافيًا لتمويل النقابات التي تقوم بتمويل أعضائها، مما يجنبهم الحاجة إلى بيع أقطانهم في أول الموسم، وارتأى هيكل تحديد فوائد التسليف بما لا يزيد عن تغطية نفقات إدارة البنك، وبذلك يمكن للنقابة العامة والبنك المتصلة به تصريف الأقطان حسب حاجة السوق ومقابلة الطلب بعرض متكافئ، مما يحافظ على أسعار القطن. وقد أوضح أن الأخذ بهذا العلاج من شأنه خلق مناخ اقتصادي جديد تنشط فيه الحركة الاقتصادية القومية ومن ثم ينكمش

نشاط المرابين، فضلاً عن اضطرار مشتري القطن إلى تحاشي الآثار السيئة التي تترتب على استمرارهم في الضغط على السوق(١٤٧).

ولما وقعت أزمة موسم١٩٢٦/١٩٢٧، حيث هبطت الأسعار هبوطًا كبيرًا نشأ في الغالب عن ضغط المضاربين في البورصة(١٤٨)، وقامت الحكومة من جانبها باعتماد أربعة ملايين من الجنيهات لتسليف المزارعين عن طريق البنوك بفائدة قدرها ٤%(١٤٩)، أعرب هيكل عن استحسانه ذلك، لكنه رأى أن من الضروري لنجاحه تعاون كبار الملاك وصغارهم مع الحكومة، فلا يسلم أحد أقطانه للتجار، وبالتالي لا يستطع الأخيرون التحكم في الأسواق، وألا يضطر أيضًا كبار الملاك مستأجريهم إلى بيع أقطانهم من أجل تسديد ما عليهم من إيجار، ويكتفوا بأخذ ما تقرضه الحكومة لهم، على أن يتم خصمه من الإيجار(١٥٠).

وفي تلك الأثناء، وقبل أن تنتهي الحكومة من اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ علاجها المذكور للأزمة، حدث أن انخفضت أسعار محصول القطن بدرجة كبيرة، وهو ما حدا ببعض البنوك إلى مطالبة من قدموا أقطانهم إليها واقترضوا عليها بتغطية مراكزهم وإلا اضطرت إلى بيع أقطانهم على الفور. ولما كان هؤلاء المقترضون بحالة لا يمكن معها الاستجابة لما هو مطلوب، حيث إن ما اقترضوه من أموال كان قد نفد، وفي الوقت ذاته لم يكن ميسورًا وصول قرض الحكومة إليهم في الحال، فقد رأى هيكل أنه على الحكومة أن تطلب إلى محافظ البنك الأهلي مخاطبة البنوك كي تكف عن بيع أقطان عملائها متى أعلنوا استعدادهم الاستفادة من القرض الحكومي، ومن ثم تظل الأقطان محجوزة لحساب أصحابها إلى أن يدفعوا ما عليهم بعد ما يصل إليهم قرض الحكومة، مع قيام الضمان لدى البنوك بقيامها بتحصيل كل ما هو مستحق لها على هؤلاء(١٥١).

وإزاء تعدد أزمات القطن، سواء المتعلق منها بآفاته أو أسعاره في الأسواق العالمية، في الوقت الذي كان يعد فيه المحصول الرئيس بالبلاد وعماد ثروتها، أنشأ هيكل يكتب عن ضرورة الاتجاه نحو زراعة محاصيل أخرى تعتمد عليها الثروة القومية بجانب القطن، مبينًا أنه لا توجد دولة سوى

مصر تتوقف مصالحها الاقتصادية على محصول واحد لا يعادل أكثر من ٥% من المحصول العالمي، وهي نسبة ستتضاءل مع الأيام بالتوسع في زراعة القطن في السودان ونجاحها في أقاليم أخرى كالعراق وسوريا وبلاد المغرب. وبشأن ما كان قد يُعترض به من أن صغار المزارعين الذين يوجهون عنايتهم نحو زراعة محاصيل أخرى كالفاكهة مثلاً، والتي يجب أن تنمو أشجارها قبل أن تؤتي ثمارها، يصعب عليهم الانتظار لعدة سنوات دون أن تعود عليهم إيرادات من أرضهم، أوضح هيكل أن ذلك صحيح، لكن ليس بداع إلى النكوص وعدم المضي في سبيل الإصلاح ذي النتيجة المحققة فائدتها، بل إن تلك الصحة نفسها لتدعو إلى زيادة العناية وتوجب التكاتف في سبيل الإنفاذ، وتدعيمًا لما يذهب إليه ارتأى تخصيص جزء من المال الاحتياطي لإقراضه لصغار المنتجين الذين ينتقلون بنظامهم الزراعي القائم إلى نظام حديث يستدعي بعض الإنفاق وبعض الانتظار، على أن يسدد هؤلاء ما تم إقراضهم إياه على أقساط سنوية تبدأ بعد الأربع سنوات التي تمر دون أن تكون هناك إيرادات بفعل هذا التعديل في زراعة الحاصلات(١٥٢).

ويبرز من بين القضايا وثيقة الصلة بالزراعة والتي أعطاها هيكل الكثير من اهتمامه، قضية **مشروعات الري الكبرى** على النيل وفروعه داخل مصر وخارجها، وذلك في ظل ما كان يحدث في كثير من السنوات من تحديد مساحة الأراضي التي تزرع أرزًا، بل والتي تزرع قطنًا في بعض الأحيان، بسبب انخفاض الفيضان، هذا فضلاً عما لتلك المشروعات من أهمية كبيرة لتحويل الري الصيفي إلى ري حياض، وزراعة الأراضي القابلة للإصلاح، فعلى إثر قرار مجلس الوزراء في عام ١٩٢٥ بالعود إلى العمل في بناء خزان جبل الأولياء بعد توقفه منذ عام ١٩٢١- يعود العمل في الإنشاءات الأولى للسد إلى ما قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وقد توقف بسبب قيام الحرب، ولم يُستأنف إلا بعد أن وضعت أوزارها، ثم أوقف مرة أخرى في عام ١٩٢١ على عهد وزارة عدلي يكن الأولى(١٦/٣-٢٤/١٢/١٩٢١)- وإشارة وزير الأشغال العمومية إسماعيل سري بأن الخزان المذكور وغيره من منشآت أخرى أقيمت على النيل لا تكفي جميعها حاجة مصر مستقبلاً من المياه إلا لمدة خمسة عشر عامًا، أشار هيكل إلى أهمية التفكير منذ ذلك الوقت في الوسيلة

العملية لحجز المياه عند بحيرة ألبرت، وفي تحديد مجرى النيل كي لا تضيع مياهه في منطقة السدود ذات المستنقعات الكثيفة، وذهب إلى أن بحيرة ألبرت ما دامت تقع في أراضٍ غير مصرية فإنه يجب التفكير على الفور في الوسائل السياسية الناجعة لضمان قيام هذه المنشئات ووصول مياه النيل إلى مصر من غير عائق في سبيلها، مضيفًا أن هذا التفكير غير سابق لأوانه، حيث إن خمسة عشر عامًا ليست شيئًا مذكورًا، وأن من قصر النظر أن يظل الإنسان في انتظار الأزمة إلى حين وقوعها ليفكر في وسيلة تداركها(١٥٣).

وإزاء ما طُرح من جانب عثمان محرم وزير الأشغال العمومية بوزارة عدلي يكن الثانية(١٩٢٦/٦/٧-١٩٢٧/٤/٢١) من إمكانية تعلية خزان أسوان وما قررته الوزارة بناء على ذلك من إيقاف العمل من جديد بخزان جبل الأولياء وعرض تعلية خزان أسوان أو إنشاء جبل الأولياء على لجنة خبراء عالمية للمفاضلة بينهما، وإزاء مرور الوقت دون حسم تلك المسألة، كتب هيكل منتقدًا ذلك الوضع الذي ترتب عليه ثبات المساحة المنزرعة بالبلاد في الوقت الذي يتزايد فيه عدد السكان، ومن ثم كان تكرر الأزمات الاقتصادية(١٥٤).

وفيما له علاقة بهذا أيضًا، عرض هيكل لمسألة الاتفاق على إعادة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، والتي كانت بريطانيا قد أثارتها على إثر مقتل السير "لي ستاك" سردار الجيش المصري عام ١٩٢٤، وتشكلت من أجلها في العام التالي لجنة بريطانية مصرية، إلا أن المسألة ظلت معلقة حتى بعد التقرير الذي تقدمت به اللجنة عن نتائج أعمالها(١٥٥)، فقد ارتأى هيكل أن مسألة مياه النيل يجب ألا ترتبط بوجه ما بالمسائل السياسية المعلقة إلى يوم أن تحل- كان الرأي القائم في مصر حينئذ هو أن حل تلك المسألة يتم باعتراف بريطانيا بحقوق مصر في السودان بينما كان رأي بريطانيا أن تكون المسألة أكثر تحديدًا- فهي مسألة مستقلة بذاتها، مشيرًا إلى أن كل تعطيل لاتفاق مياه النيل يجعل لغيرنا أن يقوم من الأعمال بما يزيد من مخاوفنا، وضرب مثلاً بخزان سنار الذي بني لخدمة المشروع الزراعي البريطاني الكبير في منطقة الجزيرة، كما ألمح إلى المساعي البريطانية لإقامة خزان على بحيرة تانا، ومن ثم فمن الواجب الاهتمام بإتمام الاتفاق

بشأن توزيع مياه النيل توزيعًا يكفل أولوية مصر، من غير أن يعطل إقامة المنشآت لمصلحة كل البلاد الواقعة على ضفافه، وضرورة التخلي عن ما هو دائر في مصر من مناقشات جدلية حول ما يمكن وما لا يمكن عمله من مشروعات الري، حيث إن تلك المناقشات " لا تروي ظمأ ولا تجر مياه النهر علينا طائعة"(١٥٦). وفي ضوء هذا كان طبيعيًا أن يأتي موقف هيكل مؤيدًا لما تم التوصل إليه لاحقًا من اتفاق بين مصر وبريطانيا فيما عرف باتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩، خاصة أنها قد تمت على يد وزارة محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين، فجاء وصفه للاتفاقية بأنها "وثيقة فخار للحكومة التي عقدتها"(١٥٧)، وذهب إلى أن معارضة الوفديين لها ليست لأي شيء سوى أن الحكومة من غير حزبهم(١٥٨). وهذا الرأي في الواقع يفتقر إلى الحيدة، ولا يخلو من حزبية أخذها هو على معارضي الاتفاقية، إذ كان بالمعاهدة العديد من السلبيات التي حدت بأحد أقطاب الحزب الوطني حينئذ، وهو عبد الرحمن الرافعي، للقول بأنها كانت في مجموعها "تنفيذًا لوجهة النظر البريطانية في الفصل بين مصر والسودان من الوجهة المائية والاقتصادية"(١٥٩).

وعمومًا، فقد تابع هيكل اهتمامه بقضية مشروعات الري، وكان محوره الرئيس المسألة المتعلقة بالمفاضلة بين تعلية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء، والتي استمر الجدل بشأنها حتى جاءت حكومة محمد محمود عام ١٩٢٨ فرأت الشروع في تنفيذ كلا المشروعين، وهو ما استحسنه هيكل وأشاد به، وقد وقف مفندًا كل ما وُجه إلى الحكومة من مطاعن بهذا الصدد من جانب الوفد، سواء كانت سياسية أو فنية، حيث قيل في البداية أن وزارة عدلي يكن قد أوقفت مشروع جبل الأولياء عام ١٩٢١ لعدم تحققها من مصلحة البلاد في تنفيذه، كذلك ذُكر أن جبل الأولياء يقع في السودان، فيمكن للإنجليز بذلك التحكم في المياه المصرية، ثم تركزت المعارضة بعد ذلك حول القول بأن بناء السد سابق لأوانه، على اعتبار أن ما سيخزن في سد أسوان بعد تعليته سيكفي حاجات مصر المائية ثماني عشرة سنة مقبلة. وقد نفى هيكل صحة ما جاء بالاعتراض الأول، وأورد نص قرار وزارة عدلي الخاص بتعليق العمل في الخزان، والذي يُرجع الأسباب إلى عدم سماح الحالة المالية للبلاد باستكمال العمل في المشروع، وكذلك طبيعة العلاقات المصرية

البريطانية حينئذ، وأضاف أن تلك الأسباب لم يعد لها أي وجود في الوقت الراهن(عام ١٩٢٨)، بعد تحسن أحوال البلاد المالية، وكذلك تحديد وضع مصر السياسي باعتراف بريطانيا باستقلالها منذ عام ١٩٢٢. أما الاعتراض الثاني، فقد رد عليه بأن الوفديين يناقضون أنفسهم، إذ كانوا هم أنفسهم ينادون بضرورة إقامة مشروعات للري مستقبلاً على بحيرة ألبرت ومنطقة السدود، وهي مناطق غير خاضعة لسيادة مصر، وبين أنه مع ذلك فإن مصر إذا أقدمت على بناء خزان جبل الأولياء فإنما يكون ذلك بعد إتمام الاتفاق على أن تكون رقابة الخزان وكل ما يتعلق به من أمر مصر وحدها. وفيما يتعلق بالاعتراض الثالث، وهو أن بناء الخزان سابق لأوانه، ذهب هيكل إلى أن مصر لن يكفيها أن تزيد مياهها المخزونة مليارين ونصف مليار كما يكون الحال إذا اكتفي بتعلية خزان أسوان، إذ أن تلك التعلية يجب أن يعقبها زراعة مائتي ألف فدان أرزًا في مناطق شمال الدلتا، فضلاً عن ضرورة تخفيف ضغط المناوبات عن المزارعين فلا ترهقهم مدة الصيف على النحو القائم، وسيزداد عدد السكان، وكذا الأراضي التي تستصلح للزراعة، فهل كمية المياه التي ستزيد بسبب التعلية المذكورة ستكفي البلاد مستقبلاً لمدة ثماني عشرة سنة؟، وخلص هيكل من كل ذلك إلى أن الذين يعارضون في تنفيذ مشروعات الري إنما يندفعون لهذه المعارضة بفكرة حزبية عمياء(١٦٠).

بيد أن هيكل لم يثبت على هذا الموقف من بناء السد فيما بعد، فحينما بدأت وزارة إسماعيل صدقي في يناير ١٩٣٢ في اتخاذ بعض الإجراءات لإستئناف العمل في المشروع وأُشير إلى ما يلزمه من اعتمادات مالية قدرت بأربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات، سرعان ما أمسك هيكل بقلمه وأنشأ يكتب متسائلاً:" هل الحاجة ماسة إلى إنشاء خزان جبل الأولياء بكل هذه السرعة حتى تتعجل الحكومة في تقريره منذ اليوم الأول، أم أن إرجاءه إلى أن تنجلي الكربة الاقتصادية من ناحية وإلى أن تقوم مصر بتوزيع المليارين ونصف المليار التي ستزيد في مخزون مياهها عند انتهاء تعلية خزان أسوان هو ما توجبه الحكمة وما يعتبر الخروج عليه مبالغة في سوء التصرف لا نتيجة لها إلا إرهاق دافعي الضرائب من المصريين إرهاقًا لا مبرر له"(١٦١)، وأوضح

هيكل أن إنفاق المبلغ المذكور على إنشاء السد والأزمة الاقتصادية في مصر على ما هي عليه لا يمكن أن يفسر إلا بأن الوزارة لا تتوجه لمصلحة مصر بنظرة واحدة، وأنها لا بد أن تكون لها مصلحة خاصة، وهي بقاؤها في الحكم إلى حين(١٦٢).

هذا وقد ذهب هيكل إلى أن هناك من الأعمال ما هو أهم من مشروع جبل الأولياء في الوقت الراهن، وذكر بهذا الصدد ما تستلزمه تعلية خزان أسوان من تقوية كل من قناطر أسيوط والقناطر الخيرية، وإنشاء قناطر على فرعي الدلتا، فضلاً عن حفر ترع لتوزيع المليارين ونصف المليار التي تأتي من المياه الزائدة في خزان أسوان، وهي أعمال وفق ما رأى يكون من الخطأ، بل من الخطر، تأجيلها إلى ما بعد تمام التعلية المذكورة. كما أشار أيضًا إلى حاجة البلاد الماسة لتنفيذ برنامج الصرف بتوسيع وتعميق ما هو قائم من مصارف وحفر ما تقرر حفره منها. كذلك رأى أن توليد الكهرباء من مساقط مياه خزان أسوان من المسائل الأخرى التي يجب أن تقدم على خزان جبل الأولياء، لحاجة مصر إلى التوسع الصناعي منها إلى التوسع الزراعي(١٦٣).

ولما كان إسماعيل صدقي رئيس الوزراء قد أعرب في حديث له عن دهشته من موقف صحيفة "السياسة" المعارض للمشروع، وهي التي كانت تؤيده بقوة من قبل في عهد حكومة محمد محمود– رد هيكل على ذلك بأن ظروف مصر المالية لو كانت مثلما كانت على عهد محمد محمود لما وقفت "السياسة" موقفها اليوم من المشروع، وأضاف أن حكومة محمود اعتمدت برنامجًا إنشائيًا للري والصرف كان يتناول جبل الأولياء، لكنه بجانب ذلك تضمن سلسلة أخرى شملت تعلية خزان أسوان، وتقوية قناطر الدلتا، وقناطر أسيوط وإسنا، وأعمال صرف...إلخ، وهذا ما يجعله– هيكل– يرى أن وزارة صدقي بتقديمها لمشروع جبل الأولياء على غيره "إنما ترتكب وزرًا أكبر الوزر"(١٦٤).

وبرغم كل ذلك، مضت وزارة صدقي في طريقها، وقبل استقالتها بثلاثة أشهر بدأت أولى خطوات تنفيذ المشروع في ٢٧ يونية ١٩٣٣عن طريق إحدى الشركات الإنجليزية، وتم بالفعل بناء السد بحيث أمكن ملؤه للمرة الأولى في عام ١٩٣٧(١٦٥). وإذا كان هناك من تعليق حول موقف

هيكل، فإنه يمكننا القول أنه رغم حرصه الشديد على طرح آرائه في قالب غير حزبي، وتدعيم الكثير منها بكل ما يبدو مقبولاً من منطق، فإن هذا الموقف في واقع الأمر لا يخلو من النزعة الحزبية، وإلا كيف نوفق بين تفنيده لما ذهب إليه الوفديون أيام حكم محمد محمود من رأي بأن المشروع سابق لأوانه، مشيرًا هو إلى حاجة البلاد الملحة إليه، وبين ما طرحه أيام صدقي من إمكانية تأجيل المشروع لفترة تمتد إلى "خمس وإلى عشر سنوات وإلى أكثر من ذلك"(١٦٦)، ولا يمكن أن يعوَل على ما سيق من مبرر لموقفه الأخير، وهو ظروف البلاد المالية التي لا تسمح بالمشروع، إذ لو كانت تلك الظروف على نفس النحو الذي صورها به، ومع ذلك كابرت وزارة صدقي وبدأت التنفيذ، فكيف تسنى لمن جاء بعدها من وزارات أن تمضي فيه حتى كان الانتهاء من السد فيما ذُكر قبلاً من تاريخ؟

ومن المسائل الأخرى التي أولاها هيكل عنايته في إطار اهتمامه بالزراعة، تلك **الحركة الخاصة بالتعاون الزراعي**، فبمناسبة عرض مشروع قانون شركات التعاون الزراعية على الجمعية التشريعية في فبراير ١٩١٤(١٦٧)، والذي تضمن من السلبيات الكثير بما يعيق من تقدم النقابات وارتقائها(١٦٨)، أشار بوجوب بقاء النقابات الزراعية محكومة بقواعد القانون العام، ومشجعة من الحكومة، ومعتبرة الشخصية من المحاكم، فضلاً عن النظر إليها بإيجابية من البنوك والمتاجر، وذلك كي تنمو وتصير ذات شخصية قادرة على المنافسة، وعندئذ يكون ثمة وجه للتشريع لها، أما التشريع لها قبل ذلك فمن شأنه صرف الناس عنها وتعطيل حركتها، وأضاف: "إن النقابات الحاضرة لم يبن عليها أي قصد خطر، ولم تظهر بمظهر خاص يستلفت النظر لتستحق مراقبة خاصة أو استثنائية، ولم يعرف عنها أحد أنها وجهت قواها الوليدة الناشئة لاستعمال الحقوق العامة بشكل شديد، أو أنها بمركزها قد ناوأت الحكومة في وظيفة مما اختصته لنفسها ... ولهذا ترانا في غاية الحيرة أمام الشكل الذي وضعت به الحكومة قانونها، وأمام المراسم العديدة التي كانت أي شركة تعاون تريد الوجود أن تتخذها، وأمام السلطة النهائية التي وضعت في يد الجهات التنفيذية"(١٦٩)، وخلص هيكل إلى أنه يحسن ترك المشروع المعروض على الجمعية مؤقتًا واعتماد

قانون آخر ينَص في أوله على ترك كامل الحرية للنقابات، فتتكون وتنمو دون الحاجة إلى أية مراسم إلا ما تستلزمه ضرورة التعاون مع الغير، وباقي مواده تكون عبارة عن مساعدات تقدم للنقابات وتشجع الناس على الانضمام إليها(١٧٠).

ورغم ما دار من جدل بالجمعية التشريعية حول مشروع القانون(١٧١)، فإنه لم يصدر وطويت صفحته لظروف الحرب العالمية الأولى، وفي ظل قانون التعاون الذي صدر فيما بعد (عام ١٩٢٣) كان لهيكل بعض الإشارات التي انتقد بها نظام التعاون القائم، حيث ألمح إلى ما يكتنفه من ضعف شديد رغم أن التعاون من أقوى الأسس للمحافظة على الثروة الأهلية وتنمية قوى الإنتاج بالبلاد(١٧٢)، وبينما كان مشروعًا جديدًا معروضًا على مجلس النواب لمناقشته، كتب مناشدًا المجلس، النظر فيه بما يستحقه من عناية وسرعة حتى يصدر وتجني البلاد من ورائه ما تنتظره من فوائد، وتطرق إلى ما يلزم لنجاح التعاون، فارتأى وجوب الإقبال على مشروعه من جانب الفلاحين، وأن تقوم وزارة الزراعة ببث الروح التعاوني بالبلاد، وألا تقصر الوزارة إشرافها على النقابات على مراقبتها في عملها المادي، وإنما يتعدى ذلك إلى مدى سعيها في بث وتقوية الروح التعاونية بين المزارعين...إلخ(١٧٣)، ولما انتهى مجلس النواب من إقرار مشروع القانون، اعتبر هيكل أن ذلك خطوة مهمة في سبيل تنظيم التعاون بالبلاد، لكنه أكد أهمية تضافر الحكومة مع الأشخاص الذين يعهد إليهم بتطبيقه من أجل إنجاحه(١٧٤). وظل هيكل بين وقت وآخر يدلي بما يرى من شأنه دعم الحركة التعاونية ودفعها لتحقيق ما يرجى من ورائها من غايات.

وإلى جانب الزراعة وما نالته من اهتمام كان **للصناعة** نصيبها هي الأخرى، حيث أكد هيكل على عدم إهمال جانبها، بل ووجوب توجيه غاية الجهود إليها بعد أن صارت تشكل جانبًا أساسيًا في حياة الأمم(١٧٥)، وحذر من الاعتماد على الزراعة وحدها، مبينًا أن الاستمرار على ذلك فيه تهديد لمستقبل البلاد، خاصة بعد الأزمات المتكررة التي صارت تتعرض لها زراعة القطن ومحصوله(١٧٦).

وكان من أهم الصناعات التي وجه هيكل إلى العناية بها، تلك التي لها علاقة بالزراعة، والتي أسماها بالصناعات الزراعية، كصناعة الفاكهة، والخضر وما إليها، مشيرًا إلى أن هذا النوع من الصناعات "معين ثروة لا ينضب ومورد ربح لا ينفد"، ويدر من المكاسب أضعاف أضعاف ما يُجنى من الزراعة، خاصة أن استهلاكه يمكن أن لا يقتصر على مصر وحدها، وإنما يكون أيضًا داخل البلاد المجاورة. كما ألمح إلى صناعة الأثاث، والتي من شأنها العمل على تشجيع زراعة أشجار الأخشاب التي أُهمل زراعتها بالبلاد(١٧٧).

ونظرًا للأهمية الكبيرة للطاقة بالنسبة للصناعة، في الوقت الذي كانت مصر فيه تستورد احتياجاتها من الفحم الحجري من الخارج، وبأثمان مرتفعة، مما كان من شأنه زيادة نفقات الإنتاج، وعلاقة ذلك بإضعاف قدرة المصنوعات المصرية على مزاحمة غيرها الأجنبية رخيصة الثمن، فقد رأى هيكل ضرورة الاعتماد على الكهرباء، ودعا من أجل ذلك إلى ضرورة الاهتمام بمشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة الذي كانت قد طُرحت فكرته من قبل– وهو لا يزال قيد التنفيذ حتى وقتنا هذا– مشيرًا إلى أن ما يترتب عليه من فوائد من شأنها أن "تقلب حياة مصر وتنشئها بلدًا آخر تزدهر فيه الصناعات وتدر على أهله الخير الوفير"(١٧٨).

وكان مما لفت هيكل النظر إليه، ضرورة الاهتمام بإنشاء الصناعات الكبرى، كالحديد والصلب والصناعات الحربية، لدورها في العمل على استقرار الاقتصاد القومي. كما أشار إلى أهمية وضع برنامج قومي للصناعة بالبلاد، وارتأى أن يقوم أساسه على ملكية الدولة للمرافق العامة الحيوية بحيث تتحكم في مصادر الإنتاج، أما الاستثمار الصناعي فيما دون ذلك فلم ير مانعًا من بقائه في أيدي الأفراد والشركات(١٧٩).

ويأتي ضمن ما أدلى به هيكل في إطار اهتماماته بالصناعة، مسألة الحماية والتشجيع الواجب تقديمهما للصناعة الوطنية، وقد أشار في هذا الصدد إلى ما تلاقيه صناعة الغزل والنسيج الناشئة من منافسة قوية بالأسواق من جانب البضائع الأجنبية الأقل ثمنًا، فطالب الحكومة بالإسراع في

حماية تلك الصناعة وغيرها من الصناعات الوطنية الأخرى بوضع التعريفة الجمركية المناسبة، مبينًا أن كل إمهال في ذلك فيه ضرر محقق، كما دعا المواطنين إلى اختيار صناعة بلدهم، موضحًا أنهم هم المستفيدون، حيث إن جودة المصنوعات الوطنية تمكنها من أن تعيش ثلاثة أمثال ما تستطيع الصناعة الأجنبية، هذا فضلاً عن أن الإقبال على صناعة البلد يحمي منتجاتها ويقاوم مرض البطالة بين المواطنين(١٨٠).

أما بالنسبة **للتجارة**، فقد أولاها هيكل اهتمامًا- وإن كان بطبيعة الحال هو الأقل قياسًا بالزراعة والصناعة- كان يتجلى من وقت لآخر، فبمناسبة ما قيل في عام ١٩٢٩ من اعتزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية زيادة ضريبة الواردات على الأقطان الأجنبية، توجه إلى الحكومة بضرورة السعي لدى الجانب الأمريكي للعدول عن هذا الأمر، وذلك لمصلحة التجارة بين البلدين، والعمل في الوقت ذاته لدى كل من بريطانيا وفرنسا لزيادة استيرادهما من القطن المصري(١٨١). هذا وقد انتقد هيكل بصدد تقييمه للسياسة التجارية عدم وجود سياسة تجارية خاصة بمصر، سواء في الصادرات أو الواردات أو في التجارة التي تمر بها من بلاد العالم شرقًا وغربًا، مع إن مصر هي مركز الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهي كذلك مفتاح التجارة بين الشرق والغرب(١٨٢).

ومن المسائل الأخرى التي حازت على اهتمام هيكل، تلك المسألة الخاصة **بالسياسة الاقتصادية العامة للبلاد**، إذ كان يرى أنه لا يوجد من ينظر بشكل جدي إلى تقرير سياسة اقتصادية لمصر، برغم أن السياسة الاقتصادية في أي بلد من البلدان هي أساس سياسته جميعًا(١٨٣)، وقد أخذ في ضوء ذلك في طرح رؤيته لعلاج السياسة القائمة. ولما كانت الميزانية هي التي تُرسم من خلالها تلك السياسة، فقد جاء تركيزه عليها، فأشار بصدد ما كان يحدث عند بحثها من مراعاة الاقتصاد في الإنفاق إلى أن السياسة الصحيحة ليست هي سياسة كنز المال لزيادة الاحتياطي وإن اقتضى ذلك التقتير على ما تتطلبه مرافق الدولة من نفقات، وإنما هي السياسة التي تواجه المشروعات الكبرى التي تتطلبها هذه المرافق وتعني بها بما يكفل التقدم للبلاد(١٨٤)، وردًا على ما كان يُبرر به في أغلب الأحيان وقف المشروعات الكبرى، وهو نقص

الإمكانات المادية، أوضح هيكل أن القاعدة في ميزانيات الدول أن تقدر فيها المصروفات وأن تعمل الحكومة لتجمع من الإيرادات ما تقوم به لسداد المصروفات، مشيرًا إلى ضرورة وجود ذلك في مصر بدلاً من نظامها المالي المختلف عن نظم الأمم جميعها. وقد أكد ضرورة الإنفاق من المال الاحتياطي على الأعمال المثمرة، والتي لا تقتصر على تلك التي تدر فائدة عاجلة، وإنما تتناول أيضًا كل ما يؤدي إلى زيادة قوة الإنتاج في البلاد، وضرب مثلاً بالمنشآت الصحية والعلمية، حيث تزيد كل منها الإنتاج بما توفره الأولى على الناس من صحتهم وتبعثه إليهم من نشاط، وتقوم به الثانية من توسيع لعقل العامل وزيادة قدرته على الابتكار(١٨٥).

ويلاحظ أن رؤية هيكل بشأن الميزانية لم تخل من بعض الحلول التي رأى من شأنها العمل على نموها، فقد أشار إلى أهمية مشاركة رءوس الأموال الأجنبية الضخمة كثيرة التداول في مصر بنصيب في تنمية إيرادات الدولة عن طريق دفع الضرائب التي يحول دونها تمتع أصحاب رءوس الأموال هذه بالامتيازات الأجنبية، وذهب هيكل إلى ضرورة تحرك الحكومة- كان ذلك في عهد وزارة أحمد زيور الثانية ١٩٢٥/٣/١٣-١٩٢٦/٦/٧- لمخاطبة الدول صاحبة الامتيازات في هذا الشأن، وقد أعرب عن أمله في ألا تقف تلك الدول من مصر بخصوص هذه المسألة موقف التعنت، مشيرًا إلى أن الامتيازات يوم وضعت لم تكن وسيلة لحماية الأموال الأجنبية ولو على حساب الدول التي فرضت فيها الامتيازات، وإنما كانت لحماية الأجانب الذين كانوا يفدون إلى هذه الدول بحيث يسهل لهم المقام بها(١٨٦).

كما وجه هيكل أيضًا إلى مسألة الإيرادات الجمركية كوسيلة أخرى من وسائل زيادة الإيرادات، فدعا الحكومة المذكورة إلى إتمام ما كان جاريًا بشأنها من مفاوضات بين الحكومة المصرية والدول منذ عهد وزارة عبد الخالق ثروت(١٩٢٢/١١/٢٩-١٩٢٢/٣/١)، والتي كان يُرمى من ورائها إلى تغيير الضريبة من ٨% على الواردات جميعًا وجعلها تتراوح بين حدين أدنى وأقصى، على أن يكون الأخير ١٥% وعلى أن تفرض النسبة المئوية الجمركية بالقدر الذي يتفق ومصالح مصر

وحاجتها إلى الشيء الوارد إليها وكونه ضروريًا أو كماليًا، وبين هيكل أن إتمام هذا الأمر من شأنه زيادة ميزانية الدولة حوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات(١٨٧).

هذا، ولا يمكن الحديث عن اهتمامات هيكل الاقتصادية دون الإشارة إلى آرائه بشأن الحالة الاقتصادية بالبلاد إبان الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٥)(١٨٨)، وطروحاته للعلاج والخروج من ويلاتها، فمنذ البداية حذر هيكل من استمرار ما كان عليه كثيرون من إسراف في أسباب الترف، مشيرًا إلى وجوب الأخذ بما أسماه "فضيلة الاقتصاد" باعتبارها من أنجع أسباب العلاج، وذهب إلى أن وزارة إسماعيل صدقي عليها أن تضرب للأمة المثل في ذلك، وبطريقة علمية صحيحة، وإلا تعرضت مالية الدولة في أقرب وقت لمثل الأزمة التي تعانيها ميزانية الأفراد، مسجلاً قوله أن "الاقتصاد الذي تسعى له مختارًا خير من الاقتصاد الذي تكره عليه إكراهًا"(١٨٩).

ولما كانت الأزمة قد بدت آثارها في الريف بشكل أسرع وأوضح، فقد رأى هيكل ضرورة تناول الداء من جذوره، وأن يُرمى إلى إعادة التوازن الاقتصادي بين ثمرات العمل الزراعي وثمرات الأعمال الأخرى، بحيث لا يرهق المزارع نفسه ثم لا يصل إلا إلى جزء قليل مما يصل إليه غيره من أرباب الأموال ومن العمال في الحرف الأخرى(١٩٠)، وقد والى هيكل اقتراحاته للعلاج، والتي تناولت في جانب منها محاولة تسوية واحدة من أبرز المشكلات التي كانت سببًا رئيسًا في تفاقم الأوضاع بالبلاد، وهي مشكلة الديون العقارية، مما يتضح جليًا في العديد من كتاباته إبان تلك الفترة(١٩١).

ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن الأزمة الاقتصادية قد تم استغلالها بشكل أو بآخر من جانب هيكل وغيره من أقطاب المعارضة في صراعهم السياسي مع إسماعيل صدقي، وهو ما بدا بوضوح بعد انقلاب صدقي على الدستور في أكتوبر ١٩٣٠، إذ أعرب هيكل عن دهشته من هذا التصرف الذي رأى أنه يفسد كل علاج ويسوئ الحالة الاقتصادية من كل الوجوه، وذهب إلى افتقاد الحكومة للحكمة حينما قامت به، حيث إنه في مثل هذه الظروف يكون كل التركيز خاصًا بالشأن

الاقتصادي، وضرب مثلاً بألمانيا التي اقتصر برنامجها الذي تقدمت به حينئذ إلى الرايخستاج (البرلمان الألماني) على الناحية الاقتصادية فقط، وكذلك بريطانيا جاء تركيز برنامج حكومتها على علاج البطالة وتشجيع التجارة وتنشيط المصانع... إلخ، ومن ثم فإن وزارة صدقي بتصرفها تكون قد "رمت الأمة بكارثة اقتصادية جديدة، على حين كان واجبها أن تعمل على تفريج أزمتها"(١٩٢). ووصل الأمر بهيكل إلى مطالبة صدقي بترك الحكم ما دام قد فشل في علاج الأزمة، معتبرًا أن بقاءه أصبح "كارثة سياسية واقتصادية"(١٩٣).

خاتمة

تلك هي آراء هيكل ومواقفه من أهم قضايا مصر وأزماتها في الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وقد بدا جليًا كيف كان ملمًا بالواقع المصري فيما يخص الناحيتين المذكورتين، بل ومعايشًا له، وما تميزت به عقليته من ثقافة متعددة، فضلاً عن فكره الناقد، الذي تجلى بوضوح فيما طرحه من علاج وقدمه من حلول لكثير من المشكلات والقضايا التي عرض لها، وإن كان يلاحظ أحيانًا تناقض آرائه بشأن بعض القضايا، والذي جاء نتيجة لالتزاماته الحزبية، وليس تعبيرًا عن قناعات شخصية يُصدر عنها، وهو ما يسجل عليه بلا شك حال تقييم تلك الآراء بعيدًا عن مسألة الحزبية.

××

الحواشي

(١) الجريدة، ١٩٠٨/٥/٣.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٠٨/٦/١٦.

(٣) المصدر نفسه، ١٩٠٨/٩/٢٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ١٩١٠/٨/٢١.

(٦) المصدر نفسه، ١٩١٠/٨/٢٧.

(٧) المصدر نفسه، ١٩٠٨/٩/٢٩.

(٨) المصدر نفسه، ١٩١٠/٨/١٤.

(٩) المصدر نفسه، ١٩٠٨/٩/٢٩.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩٠٩/٦/٢٢.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩٠٨/١١/٢٣.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٨٩-٢٩٢.

(١٥) الأهرام، ٦/٢٤/ ١٩٢٠.

(١٦) المصدر نفسه، ١٩٢٠/٧/٢٠.

(١٧) السياسة، ١٩٢٨/١٠/٣١.

(١٨) المصدر نفسه، ١٩٢٣/٧/٤.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) دينا عبد الحميد محمد(إعداد)، تطور قوانين الأحوال الشخصية والمرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر، تقديم ودراسة لطيفة سالم، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٥.

(٢١) محمد حسين هيكل، جان جاك روسو، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٦، ٢٠٠.

(٢٢) السفور، ١٩١٦/٤/٧.

(٢٣) محمد حسين هيكل، جان جاك روسو، ص ١٨٠.

(٢٤) السياسة، ١٩٢٥/٤/١٠؛ ١٩٣٣/٩/١٨؛ ١٩٣٤/٧/٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ١٩٣٣/٩/١٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ١٩٣٦/٦/٣٠.

(٢٧) المصدر نفسه، ١٩٣٦/٧/١٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ١٩٣٦/٦/٣٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ١٩٣٦/٧/١٣.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٦/٢٩، ص ٨١٧.

(٣٢) السياسة، ١٩٣٦/١٠/٧.

(٣٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٦/٢٩، ص ٨١٧؛ السياسة الأسبوعية، ٩ن ١٩٤٠/٣/١٦.

(٣٤) السياسة، ٤/١٠، ١٩٢٥/٥/٣.

(٣٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٨.

(٣٦) السياسة، ١٩٢٥/٥/٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٦/١٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٧/٧.

(٣٩) الأهرام، ١٩٢٠/١٠/٢٧.

(٤٠) السياسة، ١٥، ١٧، ١٩٢٣/٦/١٩؛ ١٩٢٥/٦/٥.

(٤١) مصطفى الغريب محمد، محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية ١٨٨٨-١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٤٢) السياسة، ١٩٢٦/٢/٢٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ١٩٢٦/١٠/٢٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٥/١٢.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه، ١٩٢٢/٥/١٢؛ ١٩٢٥/٦/٢٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/٢٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٧/١٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/٨.

(٥١) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/١٠.

(٥٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٧؛ السياسة، ١٩٣٦/١٠/٦.

(٥٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/٨/٦، ص ٢٢١؛ محافظ عابدين، محفظة رقم ٣١، مذكرة معالي وزير المعارف العمومية عن التعليم العالي في مصر(ديسمبر ١٩٤١).

(٥٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٤١/١٢/٢٠، ص ٣٩٦.

(٥٥) السياسة، ١٩٢٦/١٠/٢٦.

(٥٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٧.

(٥٧) أحمد زكريا الشلق، طه حسين، جدل الفكر والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨٧.

(٥٨) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٦.

(٥٩) Syria-news.com/readnews.php?sy_seq=155486

(٦٠) http://www.academia.edu/126164244;
http://www.maghress.com/attajdid/140709

(٦١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٦.

(٦٢) مصطفى الغريب، المرجع المذكور، ص ص ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٣٣.

(٦٣) السياسة، ١٩٢٦/٦/٣٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٢/٨.

(٦٥) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٦/٥.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) عن أسباب نقل طه حسين انظر: رؤوف عباس حامد، تاريخ جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ١٤١، ١٤٢.

(٧٠) السياسة، ١٩٣٢/٣/٤.

(٧١) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٣/٧.

(٧٢) أحمد زكريا، المرجع المذكور، ص ٥٦.

(٧٣) السياسة، ١٩٣٢/٣/٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٣/١٦.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل عن موقف طلاب الجامعة انظر: رؤوف عباس، المرجع المذكور، ص ١٤٣.

(٧٦) السياسة، ١٩٣٢/٣/١٦.

(٧٧) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٤/١٥؛ أحمد زكريا، المرجع المذكور، ص ٥٥.

(٧٨) السياسة، ١٩٣٢/٤/١٥.

(٧٩) المصدر نفسه، ١٩٣٥/٥/٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ١٩٣٣/٤/٢٣.

(٨١) المصدر نفسه، ١٩٣٤/١١/٢٦.

(٨٢) يذكر رؤوف عباس أن التعديل المشار إليه لم يكن يعني أن أعضاء هيئة التدريس صاروا بمعزل عن الفصل أو النقل، فكثيرًا ما نقل أعضاء من هيئة التدريس إلى وظائف خارج الجامعة في مناسبات مختلفة. رؤوف عباس، المرجع المذكور، ص ص ١٤٤، ١٤٥.

(٨٣) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٦.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى الغريب، المرجع المذكور، ص ص ٣٠٨- ٣١١.

(٨٥)الأساس، ١٩٥٢/٨/٧.

(٨٦) السياسة، ١٩٣٥/٥/٩.

(٨٧) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٠٩.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٨٩) السياسة، ١٩٢٧/١١/١٦.

(٩٠) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١٢/٨.

(٩١) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٤٧.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ص ٣٤٧، ٣٤٨.

(٩٣) نص الدستور على أن: "حرية الاعتقاد مطلقة" (م١٢)، و "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون" (م١٤)، و "الصحافة حرة في حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان

ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعي" (م١٥). الدساتير المصرية، نصوص ووثائق ١٨٦٦-٢٠١١، تقديم أحمد زكريا الشلق، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٣.

(٩٤) السياسة، ١٩٢٤/٣/٢٦.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٨/٣١.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) يُذكر أن الحكومة قد قامت بإلغاء نحو مائة صحيفة، كما أنذرت وعطلت بعض الصحف الأخرى. عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة سنة ١٩١٩، ج٢، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٥؛ Vatikiotis, P.J., The History of Egypt, Second Edition, U.K., 1980, P.285.

(١٠٠) السياسة، ١٩٢٨/١٠/٨.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه، ٨، ١٩٢٨/١٠/١٦

(١٠٤) المصدر نفسه، ١٩٢٨/١٠/١٦.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٨/٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/٢١.

(١٠٨) المصدر نفسه، ١٩٣٥/٣/١٢.

(١٠٩) المصدر نفسه، ١٩٣٦/٢/٧.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) المصدر نفسه، ١٩٢٣/١٢/١٦.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٥/٧.

(١١٤) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/٢٥.

(١١٥) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١/٦.

(١١٦) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٩/١٦.

(١١٧) المصدر نفسه، ١٩٣١/٨/٤.

(١١٨) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ص ١١٥، ١٢١، ١٢٢.

(١١٩) الجريدة، ١٩٠٨/١١/٢٩.

(١٢٠) السياسة، ١٩٣٣/٥/٢١؛ ١٩٣٤/٨/١٠؛ ١٩٣٥/٣/٤؛ ١٩٣٦/٥/٢٠؛ ١٩٣٦/٧/٧.

(١٢١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة السادسة والعشرون، ١٩٣٧/٦/١٥، ص ٤٧٧.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩– ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٥٩.

(١٢٤) محمد صابر عرب، برامج وتوجهات الأحزاب المصرية ١٩٢٢–١٩٥٣، بحث منشور في كتاب الأحزاب المصرية ١٩٢٢–١٩٥٣، تحرير رءوف عباس حامد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦٣.

(١٢٥) مصطفى الغريب، المرجع المذكور، ص ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(١٢٦) السياسة، ١٩٤٩/١٢/١٥.

(١٢٧) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/٣/٢٧.

(١٢٨) السياسة، ١٩٣٣/ ٩/١٨.

(١٢٩) المصدر نفسه.

(١٣٠) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/٣/٢٧، نقلاً عن أحمد محمد حسين هيكل (جمع وإعداد)، مقالات محمد حسين هيكل، ج٤، المجلس لأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٩٦– ٩٩.

(١٣١) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/١١/٦، نقلاً عن أحمد محمد حسين هيكل، المرجع المذكور، ص ٥٤.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ص ٥٤، ٥٥.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ص ٥٥، ٥٦.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٣٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٨.

(١٣٧) أوراق د. هيكل، الملف الثاني، من خطاب هيكل في الذكرى العاشرة لوفاة محمد محمود بتاريخ ١٩٥١/١/٣١، ص ٢.

(١٣٨) السياسة، ١٩٢٦/٦/١٣.

(١٣٩) المصدر نفسه.

(١٤٠) المصدر نفسه، ١٩٣٤/١/٢٢.

(١٤١) المصدر نفسه، ١٩٢٦/١٠/٣٠.

(١٤٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الحادي عشر، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٣٦/٨/١٩، ص ٢١٩، الجلسة الخامسة عشرة، ١٩٣٦/٨/٢٦، ص ٢٣٧؛ دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة العشرون، ١٩٣٧/٥/٣١، ص ٣٧٠.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٧٢، ٣٧٣.

(١٤٤) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادي السادس والعشرين، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٥١/٢/٢١، ص ٩٣٧.

(١٤٥) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادي الثاني عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٩؛ السياسة، ١٩٤٨/١/١٧.

(١٤٦) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/١٩.

(١٤٧) المصدر نفسه، ٦/٢٩، ١٩٢٣//٨/٢.

(١٤٨) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة سنة ١٩١٩، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٣١.

(١٤٩) عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٩٨.

(١٥٠) السياسة، ١٩٢٦/١٠/٢١.

(١٥١) المصدر نفسه، ١٩٢٦/١٠/٢٥.

(١٥٢) ١٩٢٨/٢/٢٤؛ ٣، ١٩٢٩/٤/١٤.

(١٥٣) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/١٦.

(١٥٤) المصدر نفسه، ١٩٢٦/١١/٢٣؛ ١٩٢٨/٢/٩، ١٩٢٨/٥/١٠.

(١٥٥) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص ٩١.

(١٥٦) السياسة، ١٩٢٧/١١/١٦. لمزيد من المعلومات حول الموضوع راجع: يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من العلاقات المائية المصرية السودانية، بحث منشور ضمن بحوث الموسم الثقافي السابع لمركز تاريخ مصر المعاصر"النيل في التاريخ المصري الحديث والمعاصر"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٢٣- ١٣٣؛ السيد علي أحمد فليفل، النيل في العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٦- ١٩٥٩، بحث منشور ضمن بحوث الموسم الثقافي ذاته، ص ص ١٣٩، ١٤٠.

(١٥٧) السياسة، ١٩٢٩/٥/١٢.

(١٥٨) المصدر نفسه، ١٩٢٩/٥/١٤.

(١٥٩) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص ص ٩١-٩٥.

(١٦٠) السياسة، ١٩٢٨/١٠/١١؛ ١، ١٩٢٨/١١/١٥.

(١٦١) المصدر نفسه، ١٩٣٢/١/١٥.

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) المصدر نفسه، ١٥، ١٩٣٢/١/١٩.

(١٦٤) المصدر نفسه، ١٩٣٢/١/١٨.

(١٦٥) محمد عوض محمد، نهر النيل، ط٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٩٦؛ حمادة محمود إسماعيل، مشروع خزان جبل الأولياء بين المؤيدين والمعارضين، بحث منشور ضمن بحوث الموسم الثقافي السابع لمركز تاريخ مصر المعاصر، ص ٩٠.

(١٦٦) السياسة، ١٩٣٣/٣/١١.

(١٦٧) الجمعية التشريعية، مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول، الجلسة السابعة، ١٩١٤/٢/١١، ص ٧٣.

(١٦٨) كان من سلبيات مشروع القانون إرهاق النقابات بكثير من الإجراءات الخاصة بتشكيلها، وتضييق دائرة أعمالها وأغراضها، والتدخل المطلق من جانب السلطة في أدق شئونها. لمزيد من التفاصيل عن مشروع القانون وسلبياته انظر: عبد الرحمن الرافعي، نقابات التعاون الزراعية- نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا، مطبعة النهضة الأدبية، القاهرة، ١٩١٤، ص ص ٢٦٨- ٢٩٨.

(١٦٩) الجريدة، ١٩١٤/٢/٢٤.

(١٧٠) المصدر نفسه.

(١٧١) راجع: الجمعية التشريعية، الجلسة الثالثة والعشرين(١٩١٤/٤/٢٢)، ص ص ٣٥١- ٣٦٧، الجلسة الثانية والأربعين(١٩١٤/٦/١٤)، ص ص ٧٩٩- ٨٢٧، الجلسة الثالثة والأربعين (١٩١٤/٦/١٥)، ص ص ٨٢٨- ٨٥٨، الجلسة الرابعة والأربعين(١٩١٤/٦/١٦)، ص ص ٨٦٥- ٨٧٩.

(١٧٢) السياسة، ١٩٢٦/٧/١١.

(١٧٣) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٥/١١.

(١٧٤) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٧/٧.

(١٧٥) المصدر نفسه، ١٩٣٥/٥/٨.

(١٧٦) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١٢/١٩.

(١٧٧) المصدر نفسه، ١٩٢٧/١٢/١٩؛ ١٩٢٨/٢/٢٤؛ ١٩٢٩/٤/٣.

(١٧٨) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٦/٧.

(١٧٩) المصدر نفسه، ١٩٤٥/١٠/٣١؛ ١٩٤٩/١١/١٤؛ هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٥٥.

(١٨٠) السياسة، ١/٢٢، ١٩٣٥/٢/١١.

(١٨١) المصدر نفسه، ١٩٢٩/٤/٣.

(١٨٢) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/١٢/٢٣.

(١٨٣) السياسة، ١٩٢٨/٥/١٠.

(١٨٤) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٤/١٤.

(١٨٥) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٦/١٧.

(١٨٦) المصدر نفسه، ١٩٢٥/٤/٢٠.

(١٨٧) المصدر نفسه.

(١٨٨) للوقوف على بعض تفاصيل الحالة الاقتصادية في مصر إبان الأزمة انظر: أحمد الشربيني، الكساد العالمي والريف المصري ١٩٢٩- ١٩٣٥، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، م٣٩، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٠٠- ٢٤٢.

(١٨٩) السياسة، ١٩٣٠/٩/٢.

(١٩٠) المصدر نفسه، ١٩٣٠/٨/١٢.

(١٩١) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٩/١١؛ ١٩٣٢/١٢/٤؛ ١٩٣٤/١٢/١٩.

(١٩٢) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/٢٥.
(١٩٣) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٢/١٥؛ ١٩٣١/٨/٢٨.

المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق

١- الوثائق غير المنشورة

- **الأوراق الخاصة بالدكتور محمد حسين هيكل (الملف الثاني)، وهي لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل.**
- **محافظ عابدين (محفظة رقم ٣١)، وهي مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.**
- **محاضر جلسات مجلس الوزراء (محاضر عام ١٩٤١)، وهي مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.**

٢- الوثائق المنشورة

- **الجمعية التشريعية، مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول (٢٢ يناير – ١٧ يونية ١٩١٤).**
- **مضابط مجلس الشيوخ، وقد استخدمنا منها مضابط أدوار الانعقاد: الحادي عشر (٢٣ مايو- ٢٠ سبتمبر ١٩٣٦)؛ الثاني عشر (٢١ نوفمبر ١٩٣٦- ٢٩ يولية ١٩٣٧)؛ السادس والعشرين (١٦ نوفمبر ١٩٥٠- ١٧ أكتوبر ١٩٥١).**
- **مضابط مجلس النواب، وقد استخدمنا منها مضابط دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية السابعة (١٢ إبريل- ١٧ أكتوبر ١٩٣٨).**
- **الدساتير المصرية، نصوص ووثائق ١٨٦٦-٢٠١١، تقديم أحمد زكريا الشلق، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢.**

ثانيًا- المذكرات والذكريات

- **هيكل، محمد حسين، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.**
- **.....، مذكرات الشباب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٦.**

ثالثًا– الدوريات

- **الأساس، ١٩٥٢.**
- **الأهرام، ١٩٢٠.**
- **الجريدة، ١٩٠٨– ١٩١٠.**
- **السفور، ١٩١٦.**
- **السياسة، ١٩٢٢– ١٩٣٦، ١٩٤٥، ١٩٤٨، ١٩٤٩.**
- **السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧، ١٩٣٩، ١٩٤٠.**

رابعًا– البحوث

- **أحمد الشربيني، الكساد العالمي والريف المصري ١٩٢٩– ١٩٣٥، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، م ٣٩، القاهرة، ١٩٩٦.**
- **حمادة محمود إسماعيل، مشروع خزان جبل الأولياء بين المؤيدين والمعارضين، بحث منشور ضمن بحوث الموسم الثقافي السابع لمركز تاريخ مصر المعاصر "النيل في التاريخ المصري الحديث والمعاصر"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩.**
- **السيد علي أحمد فليفل، النيل في العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٦– ١٩٥٩، بحث منشور ضمن بحوث الموسم الثقافي السابع لمركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩.**
- **محمد صابر عرب، برامج وتوجهات الأحزاب المصرية ١٩٢٢– ١٩٥٣، بحث منشور في كتاب: الأحزاب المصرية ١٩٢٢– ١٩٥٣، تحرير رءوف عباس حامد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.**
- **يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من العلاقات المائية المصرية السودانية، بحث منشور ضمن بحوث الموسم الثقافي السابع لمركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٩.**

خامسًا– المراجع

أ– العربية

- **أحمد زكريا الشلق، طه حسين، جدل الفكر والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.**
- **أحمد محمد حسين هيكل (جمع وإعداد)، مقالات محمد حسين هيكل، ج٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.**
- **دينا عبد الحميد(إعداد)، تطور قوانين الأحوال الشخصية والمرأة المصرية في التاريخ الحديث والمعاصر، تقديم ودراسة لطيفة سالم، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤.**
- **رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩– ١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.**
- **.....، جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥.**
- **عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤– ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.**
- **عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، ج١، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧.**
- **.....، في أعقاب الثورة المصرية، ثورة ١٩١٩، ج٢، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨.**
- **محمد حسين هيكل، چان چاك روسو، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.**
- **محمد عوض محمد، نهر النيل، ط٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.**
- **مصطفى الغريب محمد، محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية ١٨٨٨– ١٩٥٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.**

ب- الإنجليزية

- VatiKiotis,P.J., The History of Egypt Second Edition, U.K., 1980.

سادسًا- شبكة الإنترنت

- **http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=155486**
- **http://www.academia.edu/126164244;**
- **http://www.maghress.com/attajdid/140709**